البحوث والدراسات

العلاقة بين تعليم الإناث والنزعات الدينية، وارتباطهما بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة من العاملات في القطاعين الحكومي والخاص في الكويت

د. علي جاسم الشهاب*

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف العلاقة بين النزعات الدينية ومعدلات التعلم والتوظف لدى الإناث، وارتباطهما بتحقيق التطور والنمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تتناول الدراسة التفاعل بين تعليم المرأة والدين أو النزعة الدينية في تحقيق النمو الاقتصادي. وقد تم تحليل إحصاءات تعليم الإناث في الكويت، ومعدلات القبول والاستيعاب بالدراسة، ومعدلات التحاق المرأة في العمل، وربط ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات الإنتاجية إحصائياً، مع دراسة استبانة لتعرف العلاقة بين التدين والتعليم، وعلاقة كل من التدين والتعليم بالعمل، والإنتاجية. وقد كشفت الدراسة إجمالاً عن الدور الذي يؤديه الدين في التأثير في كل من معدلات الالتحاق بالتعليم، وتوظيف مخرجات النظام التعليمي من الإناث في سوق العمل، والآثار الاقتصادية لهذه النزعات الدينية، وتختتم الدراسة بجملة من الاستخلاصات والتوصيات، والمقترحات والتضمينات التربوية، بناءً على نتائج الدراسة الميدانية.

مقدمة:

من المصطلحات الذائعة – من ضمن موروثات القرن المنصرم – مفهوم التنمية الشاملة، باعتباره مطلباً أساسياً لكل المجتمعات، وفي مختلف قطاعات

* دكتوراه في التربية، جامعة باث، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٦م، وأستاذ مساعد بقسم أصول التربية، وعميد كلية التربية بالإنابة، كلية التربية، جامعة الكويت.

كل مجتمع، لما ينطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية، وسياسية، وثقافية، ولما ينجم عنه من نتائج حاسمة في حاضر المجتمعات ومستقبلها. وعملية التنمية الشاملة تقتضي توظيف كل الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع على غير أساس من التمييز العنصري أو الديني أو الاجتماعي أو العرقي أو النوعي. ومن ثم، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر؛ ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع، ومن ثم، نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال؛ بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على جميع أشكال التمييز ضدهن(١).

ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها فيه، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما حصلت عليه من حقوق في التعليم وفي المشاركة الإيجابية في حركة التنمية الاقتصادية في الوطن، وفي الخدمة العامة(٢).

إن أدبيات التنمية البشرية الشاملة والمتوافرة لدينا من العقود الأخيرة من القرن العشرين تقدم لنا الشواهد على أن قدرات الأمم والشعوب تشتد بالاستغلال الأمثل لرأس المال البشري، والقدرة على استثمار رأس المال هذا بنوعيه **دون تفرقة أو تمييز على أي أساس ديني أو عرقي أو نوعي.** وقد توافرت

(١) رفيقة سليم حمود، (١٩٩٧م)، المرأة المصرية – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة، ص ٢١.

(٢) زهير محمد حسام الدين، (٢٠٠٢م)، تعليم الإناث في العالم الإسلامي، دراسة في البنى التعليمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، تونس.

العديد من الدراسات التي تدل على وجود علاقة قوية بين التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري بنوعيه، وبخاصة في الدول المتقدمة[٣].

لقد كانت العلاقة بين التعليم والتنمية مثار دراسات كثيرة، وبخاصة البحث في أثر التعليم، ولاسيما عدالة الفرص التعليمية، في التنمية. ومع ذلك، فالدراسات التي تناولت العلاقة بين تعليم المرأة، وتعليم الرجل، وعلاقة كلٍّ بالتنمية أو النمو الاقتصادي، متضاربة في نتائجها، فمن ذلك أن بعض هذه الدراسات يؤكد «أن المجتمعات التي أشركت المرأة في عمليات التنمية منذ الستينيات من القرن المنصرم، واستثمرت في التعليم، هي المجتمعات المتقدمة الآن»[٤] (ص ٣٣٢). وعلى هذا الأساس، تتناول الدراسة العلاقة بين تعليم المرأة والنمو الاقتصادي في الدولة، وأثر النزعة الدينية في كل من هذين المتغيرين.

مشكلة الدراسة:

تشير الإحصاءات الرسمية لدولة الكويت إلى أن نسبة المشتغلين من الذكور أعلى من الإناث إلى حد كبير (٩٢٪ ذكور إلى ٨٪ إناث) حتى عام ١٩٧٥م؛ أي في أعقاب انتعاش أسعار البترول فيما عرف آنذاك بالطفرة النفطية، وكان تفوق الذكور على الإناث في الاستئثار بالوظائف وفرص العمل مرجعه القيم والعادات والتقاليد، ويرتد إلى القيم الدينية المنغلقة لبعض الطوائف أو الجماعات، والاتجاه المحافظ نحو مشاركة المرأة في ميادين العمل منعاً للاختلاط، ولكن انحسرت هذه النظرة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات نتيجة

(٣) **See:** Schultz, T. (1972), Investment in human capital in poor countries. Readings in Economic Development, Article 18, Section IV, pp. 298-307.
Boyte, M. (2003), The education of women and religiosity: measuring their institutional impact on economic growth. Unpublished PhD., Auburn University.

(٤) Lutz, W. & Goujon, A. (2001), The world's changing human capital stock: multi-state population projections by educational attainment. Population and Development Review, 27 (2): 323-351.

للتطور الشامل الذي مر به المجتمع الكويتي، ومن أهم دلائله انتشار وسائل الإعلام، ومنارات الفكر الديني القويم التي تبصر الناس بصحيح الدين. وعليه، فمنذ ثمانينيات القرن المنصرم وحتى الآن، لوحظ زيادة نصيب المرأة في قوة العمل الكويتية من ٢,٥٪ عام ١٩٦٥م إلى ٣٢,٤٪ عام ١٩٩٦م، ثم إلى ٤٦,٧٪ في ٢٠٠٦م؛ الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أمرين؛ **الأول:** تغير نظرة المجتمع لعمل المرأة الكويتية، والتحول الإيجابي لصالح خروج المرأة للعمل، **والثاني:** ارتفاع نسبة تعليم الإناث من ٣٦,٢٪ من إجمالي الإناث عام ١٩٧٠م إلى ٥٧٪ عام ١٩٩٠م، ثم في عام ٢٠٠٣م إلى ٥٨٪، ثم في عام ٢٠٠٤م وصلت إلى ٦٠٪، ثم في عام ٢٠٠٥م إلى ٦٦٪[٥].

لقد أشارت الدراسات والبحوث إلى أن معدل البطالة بين الإناث خلال العقدين الأخيرين كان أقلَّ من نصفه بين الذكور (٠,٨٪، ١,٧٪ على التوالي)؛ نظراً لتمتع الإناث في الكويت بميزة السهولة النسبية في الالتحاق بسوق العمل مقارنةً بالذكور، وإن كان ذلك الأمر لا يدل دلالةً أكيدة على أن إنتاجيتهن وكفاءتهن في العمل تفوق نظيرتيها بين الرجال، وإنما نجمت هذه الطفرة نتيجة التغيرات التعليمية والاجتماعية، والاقتصادية للمجتمع الكويتي ومطالب الحياة التي غيرت من التفكير الذي كان سائداً في حقبة الستينيات نحو تعليم المرأة وعملها، وهذا ما أثبتته الإحصاءات الرسمية[٦].

وبناء على ذلك، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الآتي:

ما العلاقة بين الدين وتعليم المرأة وتحقيق مشاركتها في التطور والنمو الاجتماعي؟

---

(٥) وزارة التخطيط، إدارة تنمية الموارد البشرية، (٢٠٠٥م)، البيانات الأساسية للسكان والقوى العاملة، ص ٣٤.

(٦) سلامة، رمزي، العنزي، فريح، (١٩٩٩م)، قضية التوظيف في المجتمع الكويتي، إدارة البحوث والدراسات، مجلس الأمة١٩٩٩م.

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١ – ما العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية؟

٢ – ما العلاقة بين الحالة التعليمية للمرأة والعمل؟

٣ – ما ملامح الفجوة التعليمية، وما معوقات رأب الفجوة اجتماعياً واقتصادياً؟

٤ – ما العلاقة بين النزعة الدينية وتعليم المرأة والنمو الاقتصادي؟

٥ – ما واقع تحليل الأوضاع التعليمية للمرأة في الكويت وعلاقته بعمل المرأة؟

٦ – ما العلاقة بين النزعة الدينية وتعليم المرأة وعملها، وبين التنمية الاقتصادية وفق آراء عينة من المفحوصات؟

ويتم الإجابة عن التساؤلات الخمسة الأولى في الإطار النظري للدراسة؛ في حين يتم الإجابة عن التساؤل السادس من خلال الدراسة الميدانية للدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يأتي:

١ – تعرف العلاقة بين تعليم المرأة، وعملها، والتنمية الاقتصادية.

٢ – تعرف ملامح الفجوة التعليمية بين النوعين ومعوقات سد هذه الفجوة في الأدبيات ذات الصلة.

٣ – تعرف تأثير النزعات الدينية في تعليم المرأة وعملها، ومن ثم، في جهود التنمية الاقتصادية.

٤ – تعرف واقع أوضاع المرأة في الكويت تعليمياً وفي التوظف.

٥ – تعرف العلاقة بين النزعة الدينية وتعليم المرأة والتنمية الاقتصادية وفق آراء المرأة الكويتية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من:

- كونها الدراسة الأولى – على حد علم الباحث – التي تسبر العلاقة بين النزعة الدينية وعمل المرأة وتعليمها في البيئة العربية الكويتية تحديداً.

- تعرف آراء عينة من العاملات الكويتيات في علاقة الدين بتعليمهن وبعملهن، والاسترشاد بالتضمينات التربوية لذلك في التخطيط التربوي والسياسي لجهود التعليم، والتوظيف، والدعوة الإسلامية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ حيث يتم استعراض الأدبيات الموجودة استعراضاً دقيقاً، عبر تحليل بعض القضايا الإشكالية، من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأوضاع تعليم المرأة وعلاقته بكل من النزعة الدينية والنمو الاقتصادي في السياق العالمي، ثم في بيئة الكويت. كما تقوم الدراسة على تحليل نتائج استبانة المقصود منها سبر آراء المفحوصات من العاملات الكويتيات، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، في علاقة الدين بالتعليم والعمل والتنمية في بيئة الكويت.

العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

لقد أدى جُماع البحث العلمي الذي أجري في مجال التنمية الاقتصادية والتعليم إلى توفير قدر كبير من الاستبصارات والرؤى عن قدرات الأمم في النماء الاقتصادي، وذلك بتحليل مستوى الاستثمار في رأس المال البشري لدى تلك الأمم. ويتحدد مفهوم النمو الاقتصادي في المجتمعات بتحسن معدلات الناتج المحلي الإجمالي GDP وكذلك التحسن المطرد في مستويات المعيشة للأفراد، كما يشار إلى ذلك بتحسن مستويات الخدمات ولاسيما الخدمات التعليمية والصحية. فقد أشارت العديد من الدراسات المهمة إلى وجود «علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي لأي أمة والاستثمار في رأس المال البشري؛ فقد أشار شولتس – على سبيل المثال – إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري علامة مهمة وملمح مميز من ملامح اقتصاديات الدول المتقدمة عالية الدخل» (ص ٢٩٨)[٧]. وعلى الجانب الآخر، يعزى تأخر الأمم في النمو الاقتصادي

(٧) Schultz, op cit., p. 298.

والفقر إلى النقص الحاد في القدرات البشرية، وضعف الاستثمار في هذه القدرات. وقد أشارت بويت إلى وجود دلائل وشواهد بحثية قوية على أن الدول التي استثمرت بالتعليم قواها البشرية – في مراحل النمو المختلفة منذ حقبة الستينيات من القرن المنصرم – قد أبلت بلاء حسناً اليوم، ووصلت إلى مستويات اقتصادية ونمائية مرتفعة(٨). وعلى النقيض، فالدول التي استقطعت من موازنات التعليم أو كانت مقترة في الإنفاق على التعليم والمخاطرة بتخفيض معدلات الالتحاق بالتعليم – كما حدث في بعض البلدان بوصف ذلك جزءاً من برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية – قد أضرت بمستقبل شعوبها إضراراً بالغاً(٩).

وتشير الدراسات والبحوث إلى أن رأس المال البشري والاستثمار الجيد فيه لا يؤثر فقط في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية، أو مستويات المعيشة، أو تحسين الإنتاجية ومستويات الدخل، بل يسهم أيضاً في التغيير المؤسساتي، والتكنولوجي، والاجتماعي، ويدفع بعجلة التنمية. ففي دراسة مستعرضة قام بها بارو(١٠) – حيث درس معدلات النمو في رأس المال البشري عبر عدة دول – أكد البحث أهمية التعليم في التنمية، وأكد في دراسة أخرى(١١) أهمية التعليم في تحسين رأس المال البشري، وإنمائه من أجل دفع عجلة التنمية المجتمعية، ولكن دراساته لم تبين – مع ذلك – أيَّ ارتباط بين معدلات تعليم الإناث، ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد أشار الباحث إلى أنه على الرغم من أهمية تعليم الإناث، ووجود آثار غير مباشرة على التنمية ومؤشراتها مثل انخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع، وتحسن الإنجاز التعليمي لدى الأطفال، وانخفاض النمو السكاني، وزيادة

(٨) Boyte, op cit., p. 43.

(٩) Lutz & Goujon, op cit., p. 332.

(١٠) Barro, R. (1991), Economic growth in a cross section of countries. Quarterly Journal of Economics, 106 (2): 407-444.

(١١) Barro, R. (1997), Determinants of economic growth: a cross-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.

مساحة الحرية السياسية[١٢]، فإن تعليم المرأة ليس له أثر مباشر في الدخل القومي أو النمو الاقتصادي، ويعزى الأثر إلى تعليم الرجال، ومن ثم، أهمية البحث في أسباب أخرى تفسر عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين تعليم المرأة وارتفاع معدلات التنمية في المجتمع. وقد فسرت بعض الدراسات[١٣] هذه الظاهرة بأن الدور الذي يتبوؤه العنصر الذكوري في تشكيل قوى العمل الوطنية أكبر من الدور النسائي، وبخاصة في الدول النامية. ويرى البعض[١٤] أن إقبال

(١٢) Barro, R., Lee, J. (1993), International comparisons of educational attainment. Journal of Monetary Economics, 32 (1): 363-394.

(١٣) See in this regard:
- Barro, R., Lee, J. (1993), International comparisons of educational attainment. Journal of Monetary Economics, 32 (1): 363-394.
- El-Sanabry, N. (1993), Middle East and North Africa. In M. Anne Hill and Elizabeth M. King, eds., Women's education in developing countries. The John Hopkins University, Baltimore.
- Barro, R. (1997),Determinants of economic growth: a cross-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.
- Boyte, M. (2003), The education of women and religiosity: measuring their institutional impact on economic growth. Unpublished PhD., Auburn University.

(١٤) أحمد الخطيب، وجيه فرج، (١٩٩٤م)، «تعليم المرأة في الأردن»، بحث مقدم إلى الندوة الاستشارية الإقليمية حول تحديد مظاهر عدم المساواة التي تعانيها الفتيات والنساء في العالم، مجلة التربية الجديدة، ع ٣١، س ١١، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية.

السيد أحمد السعيد، (٢٠٠٠م)، «تجربة سوريا»، ورقة عمل مقدمة إلى «ورشة العمل الإقليمية حول تنويع البنى التنظيمية لبرامج محو الأمية»، في الفترة من ٣٠-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠م، تونس، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

محمد جاسم الديبان، (أكتوبر ٢٠٠٠م)، «تجربة تعليم الكبار في دولة الكويت»، مؤتمر الإسكندرية السابع حول تعليم الكبار ومحو الأمية.

مي ريحاني، (١٩٩٣م)، إستراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب اليونسكو الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأردن.

مي محمود شهاب، (١٩٩٤م)، تطور تعليم المرأة في مصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

المرأة على التعليم، وإحجامها عن العمل إنما هو لأسباب ترتبط بالثقافات الكلية أو الفرعية في المجتمع أو لأسباب أسرية أو دينية؛ مما قد يكون سبباً في ضعف العلاقة بين نسب أو معدلات تعليم المرأة ومعدلات النمو الاقتصادي في الدولة. ويرى باحثون آخرون أن مؤسسات المجتمع ومنظمات العمل ووحداته، ونظراته المتدنية لعمل المرأة أو سوء ظنها بإنتاجيتها قد تجعلها تحجم عن المشاركة في القوى العاملة بالمجتمع أو يحال بينها وبين المشاركة في قوة العمل الوطنية(١٥). والغريب أن مثل هذه المجتمعات توفر للرجل فرصاً تعليمية أفضل من تلك التي توفرها للمرأة(١٦).

وفي الوطن العربي بصفة عامة، تشير معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى حجم الهوة الكبيرة في معدلات المشاركة في العمل بين الرجال والنساء وإلى ضآلة إسهام المرأة وتدنيه في الاقتصاد الوطني. ويعود هذا التدني لأسباب كثيرة، من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من إسهام النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بين النساء، وعدم وجود المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل، والزواج المبكر للنساء الذي يعوقهن عن مواصلة التعليم والعمل. كما يتم تفضيل أصحاب العمل الرجالَ على النساء في أثناء التوظيف بسبب الالتزامات التي تتحملها المرأة من خلال دورها الإنجابي إضافةً إلى عدم توفير خدمات رعاية موجهة للطفل لمساندة النساء العاملات، وكذا ممارسة بعض أشكال التمييز التي تواجه المرأة وتعوق انخراطها في سوق العمل. ويكشف توزيع قوة العمل – بحسب النشاط الاقتصادي – عن الخلل في التوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يبين مدى اعتماد المجتمع على نشاطات اقتصادية معينة دون سواها، ويوضح نمط النشاط السائد في المجتمع من حيث تمركز عدد المشتغلين فيه.

---

(١٥) Boyte, ibid.

(١٦) Ibid. p.44.

وتنحصر مشاركة المرأة في المجتمعات العربية التقليدية، وبخاصة دول الخليج العربي، في العمل التقليدي في قطاعات بعينها مثل الخدمة في دواوين الحكومات، والتعليم، والخدمة الصحية(١٧). إن تمركز النساء في قطاعات محددة هو مؤشر غير إيجابي إلى انخراطهن الكامل في الدورة الاقتصادية، وخصوصاً مقارنةً مع الرجال الموزعين على قطاعات مختلفة(١٨). ومن ناحية أخرى، تشير الدلائل إلى وجود فجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بالتدريب التقني والمهني للمرأة؛ حيث أصبحت اختصاصات التدريب المهني المتوافرة ذكورية بطبيعتها في مجالات مثل الإلكترونيات والكهرباء والميكانيكا والنجارة، في حين تركز اختصاصات النساء على الطباعة والخياطة وتجهيز الأغذية؛ أي اختصاصات تكرس دور المرأة التقليدي. فهناك حاجة ملحة لتوفير اختصاصات حديثة للمرأة في التدريب المهني والتقني تواكب احتياجات سوق العمل المتغيرة(١٩). ولا غروَ أن إقبال النساء على مهن محددة مقبولة اجتماعياً يزيد العرض؛ الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأجور وزيادة المنافسة وإلحاق الضرر بهذه الفئة النشطة اقتصادياً.

وقد أشارت الكثير من التقارير الصحفية، والمسوح الاجتماعية والإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط، وغيرها من الهيئات الكويتية، وكذلك مناقشات مجلس الأمة إلى أن هناك حالة من عدم التوافق بين

(١٧) محمد ناجي التوني، (يوليو ٢٠٠٧م)، التنمية الاقتصادية واختلالات سوق العمل والتنمية البشرية في دولة الكويت، مجلة المصارف، عدد ٤٤.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) بدرية عبد الله العوضي، (يونيو ٢٠٠٥م)، التجربة الكويتية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل. ورقة عمل مقدمة للندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الأجندة التعليمية في الكويت واحتياجات سوق العمل تتطلب إعادة النظر في تخطيط الموارد البشرية وإداراتها، وبخاصة في النظام التعليمي العام في الكويت[٢٠].

إن المشكلة الحقيقية في المجتمع الكويتي تكمن في غياب التوافق بين أجندة التعليم واحتياجات سوق العمل الكويتي ومتطلباته، وازدياد معدلات البطالة المقنعة، وتردي نوعية الأداء الاقتصادي لهذا القطاع المكتظ بـ ٩٤٪ من إجمالي قوة العمل الوطنية، وهي أوضاع ناجمة عن سوء استغلال رأس المال البشري بعنصريه: الذكوري والنسائي.

الحالة التعليمية للمرأة وعلاقتها بالعمل:

يؤكد منهاج عمل بيجين الذي انبثق عن المؤتمر العالمي للمرأة عام ١٩٩٥م أهمية التعليم والتدريب للمرأة بوصف ذلك حقاً من حقوق الإنسان وأداة ضرورية لتحقيق المساواة. لقد أشار توكفي[٢١] إلى أن الفرص التعليمية التي توفرها المجتمعات للإناث بسخاء في سياق بيئة اجتماعية مرحبة بعمل المرأة وبمشاركتها في التنمية هي أكثر البيئات تأهلاً للحياة الديمقراطية. ويؤكد ذلك كيلي[٢٢] حين يقول: إن الأمة التي تنكر على المرأة حقوقها – بوصفها مواطنة – في المساهمة بالعمل التنموي بسبب التفرقة النوعية – كما في المجتمعات الذكورية – لهي أمة تفشل في تحسين رأس المال البشري وإثماره بها. والمشكلة تصبح أكثر تعقيداً عندما تحرم المرأة من حقوق التعليم؛ فتكون الطامة أكبر عندما لا تشارك المرأة في التنمية، ولا تتلقى حظها من التعليم كما

---

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) Tocqueville, A. (1996), Democracy in America. Translated by George Lawrence, edited by J. Mayer and M. Lerner. Harper & Row Publishers.

(٢٢) Kelly, G. (1987), Setting state policy on women's education in the Third World: perspectives from comparative research. Comparative Education, 23 (1): 95-102.

هو الحال في دول العالم الثالث[٢٣]، على الرغم من أهمية التعليم للاستثمار في الدول النامية[٢٤]. وتشير دراسة سمرز إلى وجود علاقة سببية بين التوسع في توفير فرص التعليم للمرأة وبعض مؤشرات التنمية الأخرى غير العمل مثل تأخير سن الزواج، والهجرة، وتأخير سن السلوك الإنجابي[٢٥]. ومع ذلك، لا توجد دراسات أكثر عمقاً تدرس العلاقة بين الفجوة النوعية في تعليم المرأة وبين التنمية[٢٦].

الفجوة النوعية والتعليم:

إن التعليم والتنمية البشرية هي أفضل آليات المجتمع في تحقيق الحراك الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية، والارتقاء بالنمو الاقتصادي بغض النظر عن الفروق النوعية. وبصفة عامة، يوجد العديد من الأسباب التي تفسر لنا كيف أن الإناث في المجتمعات المتخلفة والنامية لا يجدن إلا فرصاً محدودة في التعليم مقارنةً بالرجال. والسبب في عدم عدالة الفرص التعليمية بين الذكور والإناث يرجع إلى أسباب خارج النظام التعليمي في الدولة نفسها، تكمن في تاريخ الدولة، وثقافتها، ونوعية مؤسسات العمل بها، ونسب الأمية فيها، ومعدلات الإنجاز التعليمية[٢٧]؛ وعليه، فإن وضعية النظام التعليمي في الدولة، وعملياته، وسياساته، ومدخلاته،

(٢٣) Stromquist, N. (1989), Determinants of educational participation and achievement of women in the Third World: a review of the evidence and a theoretical critique. Review of Educational Research, 59 (2): 143-183.

(٢٤) Summers, L. (1992), Investing in all the people. Educating women in developing countries. EDI Seminar Report No. 45, The World Bank, Washington, p. 132.

(٢٥) Ibid., p. 14.

(٢٦) Benavot, A. (1989), Education, gender, and economic development: a cross-national study. Sociology of Education. 62 (1): 14-32.

(٢٧) El-Sanabry, N. (1993), Middle East and North Africa. In M. Anne Hill and Elizabeth M. King, eds., Women's education in developing countries. The John Hopkins University, Baltimore, p. 146.

ومخرجاته، تعتمد – في الطبقة الأولى – على نوعية المؤسسات المجتمعية القائمة، وطبائعها، والثقافة التنظيمية السائدة فيها سواء كانت تقبل بعمل المرأة، وتثق به، أو تقلل من شأنه وتشكك في مستوى إضافته لإنتاجية هذه المؤسسات. ويرى هادين ولندن[٢٨] أن القيود المفروضة على تعليم الإناث لها جذور تترسخ في المنزل، وعند مستوى الأسرة بصفة قطعية. ومن ثم، فإن الشروط المسبقة المفروضة على تعليم الإناث في المجتمعات توجد وتحدد وتستمر بسبب مؤسسة الأسرة، والمستويات الاقتصادية لها، وليس بالمؤهلات أو الفرص التعليمية التي يمنحها النظام التعليمي الرسمي في الدولة.

وترى هايد[٢٩] أن...

«الأفكار السائدة عن الأدوار الصحيحة للمرأة في قوى العمل أو في المجتمع، وعن عدم صلاحية المرأة بيولوجياً في مجال الاشتغال بمجالات معينة من العمل كالعمل المرتبط بالعلم أو بخصوص أي قرار للالتحاق بالعمل يقوم على أساس نوعي **Gender-based** سواء في المنزل أو في المزرعة؛ مما يؤثر في قرارات استكمال المرأة للتعليم الرسمي النظامي، بالضبط كما يؤثر مستوى دخل الأسرة والطبقة الاجتماعية والديانة ومحل الإقامة في الريف أو الحضر».

إن هناك العديد من الدراسات التي تفحصت أسباب وجود حالات عدم المساواة في فرص التعليم بين النوعين، وكيف أن مثل هذه الحالات قد أثرت في مستويات تقدم الأمم؛ فيرى كينج وهيل[٣٠] أن «مستوى التعليم في الدولة يؤثر

(٢٨) Hadden, K. & London, B. (1996), Educating girls in the Third World: the demographic, basic needs, and economic benefits. International Journal Comparative Sociology, 37 (2): 31-47.

(٢٩) Hyde, K. (1993), Sub-Saharan Africa. In M. Anne Hill and Elizabeth M. King, ed., Women's education in developing countries. The John Hopkins University Press, Baltimore.

(٣٠) King, E. & Hill, M. (1993), Women's education in Developing Countries. A World bank Book: The Johns Hopkins University Press, Baltimore.

في صافي الناتج القومي، وبخاصة إذا نالت المرأة نصيبها من التعليم أو منحت فرصة المشاركة في العمل»، ويرى الباحثان أنه إذا كانت نسبة تعليم الإناث إلى تعليم الذكور في المجتمع أقل من ٧٥٪، فإن ذلك يؤثر في الناتج القومي بمقدار ٢٥٪ أقل من الدول المناظرة في الإمكانيات (المصادر والموارد البشرية والمادية)»[٣١]. ويشير الباحثان كذلك إلى أن مستوى تعليم المرأة لا يؤثر فقط في الناتج القومي، بل يؤثر في كثير من مؤشرات التنمية الأخرى مثل التوقعات العمرية، ونسب الوفيات بين الأطفال والأمهات، ومعدلات الخصوبة. وتشير النتائج الإجمالية للدراسة إلى أن معدلات المرأة بالدراسة والفجوة النوعية في عدالة الفرص التعليمية تؤثر بصفة عامة في الحالة العامة الاجتماعية، وبخاصة، عند مستويات التعليم الأساسي والثانوي.

وقد أشارت الكثير من الدراسات[٣٢] إلى أن هناك خلافاً حقيقياً بين

---

(٣١) Ibid., p. 41.

(٣٢) انظر في هذا السياق مثلاً:

- محمد بلتاجي، (٢٠٠٠م)، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
  نوال السعداوي، وهبة رؤوف عزت، (٢٠٠٠م)، المرأة والدين والأخلاق، ط١، بيروت، دار الفكر.
- زهير غزاوي، (٢٠٠٢م)، ملامح النظرية الاجتماعية عند السيد محمد حسين طباطبائي في تفسير الميزان، قضية المرأة. في: المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر: إشكاليات التراث وتحديات الحداثة، ط١، بيروت: الغدير.
- مهدي المهريزي، (٢٠٠٦م)، المرأة في الإسلام وإيران، طهران، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع.
- محمد عمارة، (١٩٩٧م)، الإسلام والمرأة في رأي الإمام عبده، ط٥، القاهرة، دار الرشاد.
- أماني صالح، وأبو المجد، زينب، ومصطفى، هند، (٢٠٠٢م)، المرأة العربية والمجتمع في قرن، تحليل وبيبلوجرافيا الخطاب العربي حول المرأة في القرن العشرين، بيروت، دار الفكر.

المسلمين حول رسالة المرأة، ودورها في المجتمع والتنمية، وحقوقها في التعليم. وفي هذا السياق، تشير الكندري وملك[٣٣] إلى أنه...

«في هذه الجدلية التربوية يرى فريق أن من حق المرأة أن تتعلم إلى أقصى درجات التعلم وأن تكون عضواً فعالاً في حياة المجتمع الثقافية والسياسية، بينما فريق يقلل من هذا الشأن بصور شتى وباسم العادات تارة أو تحت مظلة اجتهادات فقهية قد تبدو متعسفة تارة أخرى. إننا مدعوُّون إلى العمل الحثيث لمعالجة وضع المرأة المسلمة مما هي فيه اليوم من ضياع بين دعوات التزمت، وأعاصير التفلُّت».

وقد ذهبت **الكندري وزميلها** إلى توكيد أهمية مواجهة العادات الراكدة والمعتقدات الجامدة التي تهدف إلى حجب المرأة عن المشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع وتمنعها من نيل حقوقها الدستورية.

لقد أشار **المنصفون من فلاسفة الإسلام** ومفكريه قديماً وحديثاً إلى أهمية إعطاء المرأة حقها في التعليم والعمل اتفاقاً مع مبادئ الإسلام؛ فقد ذكر الغزالي في كتابه **الحق المر** سلسلة خواطر متناثرة عن قضايا المرأة وحدد موقفه من النهضة النسائية الحقة كما يراها، فقال: إنه وغيره من العلماء: «مشغولون بالنهضة النسائية المعاصرة نفرح لاستقامتها ونأسى لعوجها، ونتفرس فيما تنقله عن الحضارة الحديثة كي نميز الخبيث من الطيب، ونضمن مستقبلاً طهوراً.. إنني أعترف بأن المرأة لم تعامل بتعاليم الإسلام خلال قرون مضت»[٣٤]. وشهادة الغزالي

(٣٣) لطيفة حسن الكندري، وبدر محمد ملك، (٢٠٠٣م)، تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالي، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ٤٢.

(٣٤) محمد الغزالي، (٢٠٠٠م)، الحق المر، ج[١] ط٢، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والتوزيع والنشر، ص ١١٦.

تطابق تماماً شهادة القرضاوي[٣٥] في أن المرأة المسلمة أقصيت إقصاءً حاسماً عن المساهمة الحضارية[٣٦].

وفي دراسة مستعرضة أجراها بينافوت على عدة دول في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٥م، لتعرف أثر الفجوة النوعية في التعليم في معدلات النمو الاقتصادي، يرى الباحث أنه كلما توافرت فرص التعليم، وكلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري، زادت معدلات الإنتاجية القومية، وارتفاع النمو الاقتصادي في الدولة[٣٧].

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أثر التعليم الأساسي والثانوي في تحقيق أهداف التنمية يتباين بمستوى فقر / ثراء الأمم؛ فيذكر **بينافوت**[٣٨] أن تعليم المرأة – وبخاصة توفير فرص التعليم الابتدائي والثانوي – يكون أكثر تأثيراً في معدلات التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة عنه في الدول الغنية، ويشير إلى ذلك هادن ولندن[٣٩] اللذان يؤكدان أهمية تعليم الإناث في دول العالم الثالث في تحسين جودة الحياة، والإنتاجية، والنمو الاقتصادي؛ إلا أن الأدوار التعليمية التي تتبوأها المرأة في الأسرة قد تؤثر سلباً في مواصلتها لفرص التعليم. ويشير كينج وهيل[٤٠] إلى أن مستوى الأمية بين النساء في العالم أعلى منه بين الرجال بنسبة ١:٤.

---

(٣٥) يوسف القرضاوي، (١٩٩٧م)، الشيخ الغزالي كما عرفته في رحلة نصف قرن. ط١، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣٦) عبد الحليم أبو شقة، (١٩٩٩م)، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ط ٥، الكويت، دار القلم.

(٣٧) Benavot, Ibid., p. 15.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Hadden & London, Ibid.

(٤٠) King & Hill, op cit., p. 2.

المعوقات الاجتماعية والاقتصادية:

هناك جملة من العوائق الاجتماعية والاقتصادية تحول دون حصول المرأة على حقها في التعليم، وبخاصة في التعليم الأساسي، وليس فقط في الالتحاق بسوق العمل، ومنها الأعراف والتقاليد المؤسساتية في المجتمع الذي يرى في المرأة كائناً غير قادر على العطاء أو بذل الجهد، ومنها كذلك الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للوالدين، واتجاهاتهما نحو تعليم الإناث، وتكاليف التعليم سواء كانت ماديةً أم اجتماعيةً، ومستوى تعليم الأم، وهو من أهم العوامل التي تشكل قرارات استكمال الأنثى للتعليم النظامي، وكذلك العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية بالدولة؛ فترى هايد(٤١) أن الدين (المنغلق) والأنساق القيمية التقليدية (الرجعية) قد تكون حائلاً دون حصول المرأة على حقوقها في التعليم؛ فمثلاً، في الشمال المسلم في نيجيريا، يمتنع أمراء القبائل عن تبني التعليم الغربي، ونشره؛ بل يقاومونه لأسباب دينية (وما هي من صحيح الدين برشيد)؛ ويفسر بعض الباحثين(٤٢) إحجام بعض المجتمعات والجماعات عن التعليم النظامي بأن الفكر الغربي الذي يتمثل في النظم التعليمية الغربية يمثل تهديداً للأنساق القيمية الإسلامية – في ظن هذه الجماعات –، ويمثل خطورة، وبخاصة على المرأة، التي تقوم بواجب حماية التقاليد والأعراف والعادات المحلية في الأسرة، ومن ثم، تحرم المرأة من التعليم في المجتمعات التي تؤمن بهذه الأفكار؛ بل يرى فين وآخرون أنه «ما من مكان في العالم كان هناك فيه غرض عام من وراء عدم تعليم المرأة لأسباب دينية واجتماعية مثل الشرق الأوسط»(٤٣).

ومع ذلك، ترى **بويت**(٤٤) أن هناك مجتمعات أيضاً غير إسلامية ترى أن

---

(٤١) Hyde, ibid.

(٤٢) Finn, J., Duhlberg, L. & Reis, J. (1979), Sex differences in educational attainment. Harvard Educational Review, 49 (4): 477-503.

(٤٣) Ibid., p. 479.

(٤٤) Boyte, ibid.

الدين هو المؤثر الأقوى في التأثير في قرارات تعليم المرأة[٤٥]، وتشير بعض الدراسات إلى أن استخدام المرأة مبكراً في العمل سواء في الأسرة أو المزرعة أو المصنع يؤثر سلباً في معدلات التحاقها بالتعليم. ويرتبط هذا الأمر بفقر الأسرة أو حجمها، وفي هذا الصدد، تشير الصنابري[٤٦]، في دراسة أجرتها على جامعة الكويت، إلى أن ٦٧٪ من الدارسين يأتون من أسر تتكون من ٤-٦ أعضاء، فحجم الأسرة كلما كان كبيراً يسمح لبعض أعضائها باللحاق بالعمل، في حين يترك الفرصة لآخرين للحاق بالتعليم، وبخاصة في الحصول على فرص التعليم العالي؛ ولكن أسباب مواصلتهم لا يرتبط فقط بالفجوة النوعية بين الرجل والمرأة، بل قد يرتبط بأسباب أخرى مثل وفرة المصادر المالية للتعليم، أو مستوى المثابرة لدى الأبناء في الدراسة، أو رغبة الأبناء في العمل وفي التعليم[٤٧]. ويرى نيومان[٤٨] أن الزواج المبكر أحد أسباب الفجوة النوعية في التعليم، وأن تأثيره في تعليم المرأة سلبي، كما أنه يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي للأمة.

النزعات الدينية، وتعليم المرأة، والنمو الاقتصادي:

يقصد الباحث بمفهوم النزعة الدينية الانغلاق في التدين وما يرتبط به من تطرف أو تشدد ديني وسياسي، وإرهاب اجتماعي وسياسي وتخلف ذي بعد ديني. وقد استخدم الباحث مفهوم النزعة الدينية بما يرادف التدين **Religiosity** بقطبيه الإيجابي والسلبي. إن دراسة النزعات الدينية في فهم تطور النمو الاقتصادي للأمم من الموضوعات التي طرقت قليلاً في أدبيات علم الاجتماع العام بصفة عامة، وفي أدبيات الاجتماع التربوي على وجه الخصوص؛ إلا أن

---

(٤٥) King, ibid.

(٤٦) El-Sanabary, op cit., p. 58.

(٤٧) Hyde, ibid.

(٤٨) Newman, J. (1984), Women of the world: sub-Saharan Africa. U.N. Department of Commerce, Washington, DC.

الباحث يرى أهمية دراسة متغير الدين في علاقته بكل من التعليم والتنمية، وبخاصة من منظور الفجوة النوعية في تعليم المرأة والرجل.

ومن المعروف أن المعتقدات الدينية تؤثر بشدة في الحياة اليومية لمعتنقيها، كما أنه من المعروف أنه إذا اصطدم الدين(٤٩) بأغراض التنمية أو أدواتها، تخلفت الأمم ونكصت على أعقابها في مسار التنمية؛ بل يرى بعض الباحثين(٥٠) أنه كلما نمت الأمم، وتطورت، ضعفت نزعتها نحو الدين، وهذه المسلمة قد نشأ عنها عدة تساؤلات أثارت علماء الاجتماع، وأهمها: هل الأمم الأقل نمواً وتقدماً هي أكثر تديناً من قريناتها الأكثر تقدماً نظراً لضعف أدوات الحداثة فيها، التي تؤدي إلى تقليل التمسك بالمعتقدات الدينية أو توهينه؟ أم أن بعض الأديان – بطبيعتها – تعوق النمو وتنبذ التطور بعدم اعترافها بآليات التحديث والتنمية؟

إن الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين الدين والنمو الاقتصادي قد أشارت إلى وجود حالة ارتباط بين النزعة الدينية والنمو الاقتصادي؛ إلا أن هذه العلاقة غير موثقة بالشواهد البحثية الكافية، ومن أشهر الكتابات التي تناولت الروابط بين الدين والمخرجات الاقتصادية **كتابات ماكس فيبر** في «الأخلاق البروتستنتينية وروح الرأسمالية» (١٩٥٨م)؛ حيث أشار إلى أن

---

(٤٩) المقصود بالدين هنا هو المعتقد أو الفكر أو النسق القيمي الروحاني الذي يؤمن به القوم أو يسود في مجتمع ما، وهو بهذا يكون أحد مظاهر الثقافة العامة للمجتمع سواء كان معتقداً سماوياً أو أساطير شعبية، ولا يستخدم مصطلح الدين هنا للإشارة إلى دين سماوي بعينه إلا إذا ذكر ذلك صراحةً، وإنما الغرض الأساسي من دراسة علاقة الدين بالتنمية والتعليم هنا هو تعرف أثره في تعليم المرأة، وعملها، ومشاركتها في التنمية، ويستخدم الباحث مصطلح الدين بالمعنى السابق، إلا إذا كانت الإشارة إلى الديانة الإسلامية، فحينئذ، يذكر بلفظه، وتسميته؛ حتى لا يكون ثمة لبس أو سوء فهم.

(٥٠) Boyte, op cit., p. 63.

الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تطور المجتمع الغربي بصفة عامة لا يمكن أن تعزى إلى أسباب مادية أو اقتصادية فقط. وقد أشار فيبر إلى وجود قوى أو مؤثرات غير اقتصادية، مؤسساتية الطابع أو ثقافية النزعة تسهم بدور كبير في تفسير نجاح الفكر الرأسمالي، وحدد من ذلك الفكر الديني البروتستنتي، ولاسيما النظرية الدينية الكالفينية **Calvinism** التي تتناول مفاهيم السرقة والنظام وإجادة العمل، والجدية في العمل، وهي أركان الفكر الرأسمالي وأخلاقياته، وبخاصة في الغرب. وعلى الرغم مما قد يكون من خلاف على فكر فيبر وفرضيات نظريته، فإن الربط بين الدين وبواعث النمو الاقتصادي يعد من أهم مقولات فيبر في نظريته الفلسفية(٥١).

ويرى **بولدام**(٥٢) أن الدين يرتبط بالثقافة والأعراف السائدة في المجتمع، التي تؤثر بالضرورة في مختلف مناشط الحياة، ومنها النشاط الاقتصادي، والفساد الذي يؤثر في النمو الاقتصادي، كما أن الشواهد البحثية تشير إلى أن الفساد الاقتصادي في المجتمع ناجم عن انهيار القيم الدينية الصحيحة، ويؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الدولة من خلال قنوات الاستثمار التي تخلو من أساس ديني أو أخلاقي قويم(٥٣). وقد أكد بولدام أن هناك علاقة ارتباط واضحة بين الدين والنمو الاقتصادي تؤكده نظرية فيبر في أن الدين يرتبط بالنمو الاقتصادي على الرغم من أن هذه العلاقة الارتباطية ضعيفة(٥٤).

---

(٥١) Engerman, S. (2001), Capitalism, Protestantism, and Economic Development. Available online at http://www.eh.net/bookreviews/library/engerman.htm, pp. 1-10.

(٥٢) Paldom, M. (2001), Corruption and religion: adding to the economic model. Kykos, 54 (2): 383-414.

(٥٣) Mauro, P. (1986), The economics of institutions and the sources of growth. The Economic Journal, 96 (384): 903-918.

(٥٤) Paldam, op cit., p. 411.

وقد ظهرت العديد من الدراسات(٥٥) التي حاولت أن تختبر صحة نظرية فيبر، واستخدمت مستوى الديمقراطية السائد في المجتمع لتفسير ظاهرة الدين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ومن ذلك «ضعف ارتباط الدين بالديمقراطية أو وجود علاقة سببية بين الديانة المسيحية الكاثولوكية والمسيحية الأورثوذكسية، وبين الديمقراطية والديانة الإسلامية، وبين الكونفوشية وبين الفكر الديمقراطي»(٥٦)؛ **وإن كان ليبست** Lipset قد توصل إلى هذا الاعتقاد بخصوص بعض المذاهب الدينية في المسيحية أو الإسلام أو في الديانة الوثنية الكونفوشية، إلا أن الباحث قد أغفل أو جهل طبيعة الإسلام؛ فعلى العكس مما أشار إليه ليبست من وجود علاقة سلبية بين الإسلام والديمقراطية، كان الإسلام نظرياً وتطبيقياً – ولاسيما في أبهى عصوره وحقبه – مثالاً للديمقراطية الصحيحة الحقة؛ فكم من آية في القرآن تحث على الشورى، والاستقلالية، وتداول السلطة، وحكم الشعب للشعب، والفرار من الظلم من أرض إلى أرض، وهي أهم مبادئ الديمقراطية، وكذلك الحديث النبوي الشريف، وسيرة النبي

---

(٥٥) **See:** Barro, R. (1997),Determinants of economic growth: a cross-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.
Barro, R. & McCleary, R. (2002), Religion and political economy in an international panel. NBER Working Paper, Working Paper No. 8931, pp. 1-69.
DeLong, J. (1988), Productive growth, convergence, and welfare: a comment. The American Economic Review, 78 (5): 1138-1154.
Finn, J. (1983), Global economics and religion. Transactions Books: New Brunswick, NJ.
Paldom, M. (2001), Corruption and religion: adding to the economic model. Kykos, 54 (2): 383-414.
Takyi, B. & Addai, I. (2002), Religious affiliation, marital processes, and women's educational attainment in a developing society. Sociology of Religion, 63 (2): 177-193.

(٥٦) Lipset, S. (1994), The social requisites of democracy revisited: 1993 presidential address. American Sociological Review, 59 (1): 1-22.

الكريم، وسير الخلفاء الراشدين، والصحابة، وإن ما وصل إليه ليبست[٥٧] هو تعميمات وأحكام ظاهراتية استنتجها من أحوال المسلمين المحدثين، ومن موجات التطرف الفكري والتزمت الديني التي شوهت واجهة الإسلام وظاهره في الغرب. وقد أشار ليبست[٥٨] وبارو[٥٩] إلى أن هناك مذاهب دينية توجد فيها علاقة إيجابية بين الدين والديمقراطية مثل المذهب المسيحي البروتستنتي، وقد فسر ليبست هذه الفروق في الاتجاهات والنزعات والتفضيلات الدينية وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي إلى أن بعض الأديان أو المذاهب الدينية السماوية والوضعية تؤكد أهمية النزعة الفردية، والحرية الشخصية، وتحفظ على المرء ذمته المالية، واستقلاليته في إدارة أمواله دون خوف من مصادرة الدولة أو الحاكم لحرياته أو رؤوس أمواله، كما أن بعض الأديان تجعل تبعة مراقبة ممارسة شعائرها، وطقوسها على الدولة وجهازها الرقابي الأمني؛ الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الحرية الاقتصادية والسياسية للأفراد والمجتمع. والأمر الغريب الذي قد جهله كل من بارو، وليبست هو أن الإسلام دين حفظ على المرء حريته وذمته المالية وأقر حرية تداول أمواله إلا في المعاملات الربوية، وحتى في هذه، حفظ الإسلام للمرء حقه في أن يستبقي رأس ماله دون مساس من ولي الأمر.

وفي دراسة رايت[٦٠] للعلاقة بين الديمقراطية والإسلام في الدول الإسلامية، توصل الباحث – عجباً – إلى ضعف العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وذكر أن الحكومات في العالم الإسلامي هي – في غالبيتها – حكومات أوتوقراطية، سلطوية، وإن كانت هذه النتائج متسقة مع المنهج العلمي سواء في دراسات ليبست أو بارو أو رايت، فالظاهر أن الباحثين درسوا ظاهر

(٥٧) Ibid., p. 21.

(٥٨) Lipset, op cit., p. 22.

(٥٩) Barro, R. (1999), Determinants of democracy. Journal of Political Economy, 107 (6), Part II: 158-183.

(٦٠) Wright, R. (1992), Islam and democracy. Foreign Affairs, 71 (3): 131-145.

الممارسات السياسية في الدول الإسلامية بعيداً عن السياق الإسلامي الصحيح؛ إذ إن ممارسات الدول للسياسة والديموقراطية لا تعكس – بطبيعة الحال – المنظور الإسلامي الصحيح نظرياً أو عملياً كما كان الحال في أحقاب الرعيل الأول من المسلمين بدءاً بعهد النبي – عليه السلام – وتتابعاً في عهد الخلافة الراشدة التي كانت بحق أفضل أنموذج للدولة الديمقراطية الحقة، والممارسات الديمقراطية الصحيحة.

وبصفة عامة، ما يهمنا – في هذا السياق – أن هناك شواهد بحثية تشير إلى أن ثمة علاقة قوية بين الدين السائد في المجتمع وبين النمو الاقتصادي، وهذا يبدو واضحاً من كثير من نتائج البحوث المستعرضة[٦١] **Cross-national Research** التي أجريت في الفترة ما بين ١٨٧٠ – ١٩٧٩م؛ حيث أشار ديلونج إلى أن التفضيلات المذهبية الدينية هي عامل قوي ومؤثر في تفعيل قدرة المجتمع على تمثل التكنولوجيا الحديثة، وتبني وسائل الإنتاج الجديدة، ويشير ديلونج إلى وجود «علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين الدين الصحيح والنمو الاقتصادي، تؤكد أهمية الثقافة، وبخاصة الثقافة الدينية الصحيحة في تفعيل الأداء الإنتاجي في المجتمع. وتشير دراسات أخرى إلى أن الدين أيضاً – حتى مع الأقليات – يؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي والتجاري والصناعي والسياسي[٦٢]؛ فالدين يقوم بدور حيوي في الأنشطة الاقتصادية من خلال ما يبثه بشكل قوي من أنساق قيمية تؤثر في النشاط اليومي الحياتي لمعتنقيه؛ مما يدعم أو يثبط النمو الاقتصادي بصفة عامة.

النمو الاقتصادي وأثره في الدين:

تشير أدبيات النمو الاقتصادي في علاقته بالدين إلى أن الأفراد تقل لديهم النزعة الدينية بتنامي الحضارة والصناعة؛ فكلما تقدمت الأمة، تقهقرت

(٦١) **See:** DeLong, op cit., 1148.

(٦٢) Finn, ibid.

المعتقدات الدينية، كما هو ثابت في معدلات حضور الأفراد إلى الكنائس ودور العبادة لتأدية فروض الدين[٦٣]. ويزعم بعض الباحثين[٦٤] أن الأمة فيما تحقق من مستوى اقتصادي ملموس يقل اعتمادها على الدين أو الآراء الدينية في إصدار التشريعات السياسية والقانونية في الدولة. إن معظم ما هو متاح من بحوث في هذا الخصوص يقوم على تحليل أثر التقدم والنهضة الاقتصادية في مقابل تقهقر للدين؛ إلا أن هذه العلاقة أو الصورة لا تكاد تكون ملموسة على هذا النحو في الدول الفقيرة أو النامية. ولكن تشير أدبيات الموضوع إلى «علاقة سلبية بين التطرف الديني وضعف الاقتصاد في الدولة، وبين التشدد والتزمت الديني وعدم الرغبة في ممارسة آليات التقدم التكنولوجي والصناعي والتجاري بصفة عامة»[٦٥] (ص ٢٦٠). وهذا الأمر يبدو جلياً في المجتمعات الفقيرة أو المتأخرة النمو؛ وفي هذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى أن هذه الأمم تتأثر بالفكر الديني السائد الذي يفتقر إلى اتساع الأفق، والقدرة على النمو الذاتي؛ إذ إن هذه الأمم يسري فيها الدين مسرى القانون والعرف الذي لا يمكن خرقه بسهولة، وفي هذا يذكر الفيلسوف الإندونيسي سيدياتموكو أن:

«الثقافة الفرعية الدينية التي تسود فيها صور قيمية دينية راديكالية تشكل القاعدة الأساسية التي لا مناص منها، والتي يجب أن ينطلق منها التحديث إذا أريد له أن يدوم أثره على كل المستويات. أما إذا أريد أن يكون هذا الأثر مؤقتاً وهامشياً، فإن النزوع إلى التحديث في ظل فكر ديني راديكالي متخلف سوف

---

(٦٣) Barro & McCleary, op cit., p. 67.

(٦٤) **See:** Barro & McCleary, ibid.
Chavez, M. (1994), Secularisation as declining religious authority. Social Forces, 72 (3): 749-774.

(٦٥) Clark, S. (1951), Religion and economic background areas. The American Economic Review, 41 (2): 258-265.

يؤدي إلى نوع من الانحراف أو الزيغ والجمود الذي يؤدي إلى انقطاع محاولات النمو الاقتصادي»[٦٦].

وعلى الرغم من أهمية الدين عنصراً مؤثراً في النمو الاقتصادي؛ فإنه من الصعب قياس أثره أو دوره في المجتمع إلا من منظور اعتبار العوامل المؤثرة أو المحتمل تأثيرها في النمو الاقتصادي من مثل حقوق التعليم، وحقوق الممارسة السياسية، وحقوق الديمقراطية، والحق في تداول السلطة، وحرية انتقال رأس المال، والاستثمار؛ فإذا ما وجدت مؤسسات دينية في المجتمع تيسر هذه الحقوق وتدعو إليها من منظور ديني، اعتبر أن للدين موضوع هذه المؤسسات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي، أما إذا كانت – على العكس من ذلك – مؤسسة الدين تدعو إلى قهر أو خفض أو قمع أو سيطرة على ممارسة هذه الحقوق سواء أيديولوجياً أو عملياً قيل إن الدين في هذه المؤسسات أو في الدولة يؤدي دوراً سلبياً في تفعيل النمو الاقتصادي أو إحداثه من أساسه؛ وتشير بويت إلى أنه إذا كان هناك في المجتمع جماعات دينية أو مؤسسات ذات طابع ديني متطرف، غير قويم تمنع حقوق التعليم أو ممارسة السياسة والديمقراطية وحرية الاستثمار والصناعة والعلم عن المجتمع أو فئات فيه مثل المرأة، وبخاصة فيما يخص تعليمها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية، فإنه من المؤكد أن المجتمع برمته سوف يخضع لهذا الفكر، ويسوده كبت للحريات التعليمية والتنموية بصفة عامة[٦٧].

وتفترض النظرية الاقتصادية أن الأمم في طريق تقدمها وتنميتها يصاحبها العديد من التغيرات التي تشمل زيادة معدلات الدخول، وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع معدلات أعمار السكان، وارتفاع نسب التحضر، ونقص الخصوبة، وغيرها من التغيرات في البنى الديموغرافية للسكان[٦٨]. ولكن هذه التغيرات

(٦٦) Soedjatmoko, Cited in Finn, 1998: 5-9

(٦٧) Boyte, op cit., p. 67.

(٦٨) Barro & McCleary, ibid.

هي الباعث الذي يدفع الأمم إلى السير قدماً نحو التقدم، وهذه التغيرات – جملةً وتفصيلاً – تؤثر في المعتقدات الدينية السائدة في المجتمع؛ إذ يشير بارو وماكيري **أولاً** إلى أن تحسن الأوضاع التعليمية في الأمم يؤدي إلى ضعف تمسكها بالآراء الدينية المتشددة وبخاصة ما لا يتفق منها مع العلم أو التفكير العلمي، **وثانياً**، يزيد الاهتمام بقيم الوقت والمال، فيقل مع ذلك الاهتمام بإقامة الشعائر والطقوس الدينية، وبخاصة المكلفة منها وقتاً ومالاً مثل طقوس الحج (وحديث الباحثين هنا عن أهل الديانة المسيحية في الغرب)، **وثالثاً**، يكون للتحضر أثر سلبي كبير على النزعات الدينية؛ فالمناطق التي يطولها العمران والتحضر تنتشر فيها الأنشطة الاجتماعية المنافسة للدين مثل المتاحف والمسارح ودور السينما والمنظمات والنوادي الاجتماعية والسياسية والرياضية وغيرها التي تؤدي إلى تقليل فرص ارتياد دور العبادة، **ورابعاً** مع انتشار التقدم والتنمية الاقتصادية، تتحول الدولة من مؤسسة دينية إلى مؤسسة علمانية، ويكون رأي الدين في الحياة فيها هامشياً أو غير ذي دلالة تذكر؛ وهنا يظهر الانفصال بين الدولة والكنيسة، كما أن الأديان المنظمة في الدولة تفتقد الدور الذي تؤديه في الحكم والإدارة والتشريع مع زيادة النمو والتقدم(٦٩).

وهذه النتائج المعروضة آنفاً في دراسة بارو وماكليري تشير إلى نمط عام ترتبط فيه التنمية الاقتصادية بقليل من النزوع الديني كما يقاس في الدول المسيحية بحضور الكنائس والمعابد والتمسك بمعتقداتها، والباحثان يشيران إلى أن الدراسة شملت ٥٩ دولة معظمها تدين بالمسيحية، وشملت الدول المتقدمة أكثر من الدول الفقيرة، ومن ثم، اقتصرت الدراسة على تحليل الأدوار المزدوجة أو علاقة العلة بالمعلول بين النمو الاقتصادي والسياسي وبين النزعة الدينية، ومدى تأثر النزعات الدينية بمؤشرات الأداء الاقتصادي والسياسي لمؤسسات المجتمع.

---

(٦٩) Ibid., p. 6.

ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح الآن: هل يؤثر الدين في النمو الاقتصادي أو يتأثر به سلباً على نحو ما جاء في نتائج الدراسات السابقة المشار إليها؟

تشير الشواهد[٧٠] إلى أن المؤسسات الدينية والأعراف والقوانين الدينية يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في مسارات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تشير ثيودورا كارول[٧١] إلى أن معظم الأديان – ولاسيما الأديان السماوية – تتمتع بمستوى عالٍ من العقلانية والاتساق المنطقي والمثالي والدعوة إلى الإصلاح أو عدم معارضته الجهود الإصلاحية. وقد أكدت كارول أن أية دعاوى أو توصيات بمحو القيم والتقاليد الدينية من المجتمع من الممكن أن تخلق «حالة من الفراغ الذي يدمر تماسك الحياة في المجتمع، ويقضي على القوة الداخلية لأفراده» مهما كانت المكاسب الاقتصادية من وراء محو الدين[٧٢].

وعليه، يجب على دعاة الإصلاح وعلماء الاجتماع والتربويين – وبخاصة في المجتمعات النامية – أن يبحثوا عن طريقة لإحداث حالة من الوفاق بين التعاليم الدينية الخالصة القويمة ومطالب التنمية والتحديث، كما يجب أن يكون التقدم الاقتصادي ومسيرات التغير الحداثي غير مناهضة أو معارضة على نحو سافر للدين أو الفكر الديني السائد في المجتمع؛ بل يتعين أن ينطلق منه، ويستفيد من هذه الأيديولوجية الدينية في حث جهود التنمية وإثارتها.

العلاقة بين النزعات الدينية وتعليم الإناث:

تستخدم السلطات الدينية النوع الاجتماعي وسيلة للتدخل في جهود التحديث والتنمية الاقتصادية في الأمة، ولذلك، فإن الأمم – ولاسيما النامية منها – «تعتمد

(٧٠) Morris, D. (1967), Values as an obstacle to economic growth in South Asia: a historical survey. The Journal of Economic History, 27 (4): 588-607.

(٧١) Carroll, T. (1983), Women, religion and development in the Third World. Praeger Publishers: New York.

(٧٢) Ibid., p. 4.

على الدين أو المعتقدات الدينية بشكل مفرط مما يؤدي إلى تأخير جهود التنمية الاقتصادية فيها»[٧٣]، ويبدو هذا جلياً واضحاً في المجتمعات التي تعتمد على الأفكار الدينية المؤيدة للتقشف والزهد كالهندوسية والبوذية والصوفية، وغيرها من الأفكار ذات الطابع الديني المناهض للنماء الاقتصادي.

فإذا اعتمدت الأمة على معتقدات دينية بالية، ذات طابع انتكاسي يؤيد الزهد بدلالاته السلبية التي تنفر من التفوق الاقتصادي والازدهار، ويناهض جهود التحديث والتقدم، فإن النمو الاقتصادي سوف يتأثر سلباً بجملة من المعوقات، وأهمها ما يتعلق بالحقوق الأساسية لتعليم المرأة؛ ولذلك، يمكن مشاهدة فجوة نوعية واضحة بين تعليم الإناث والذكور في المجتمعات النامية والأقل تطوراً، والمجتمعات الأكثر تديناً، أو بالأحرى، الأكثر تشدداً من الناحية الدينية. وهذه الفجوة ترجع في أسبابها إلى جملة من العوامل ترتبط بالنزوع الديني المتطرف أو سوء التفسير الديني أو غيره من العوامل ذات الصلة. وفي هذا، تذكر بويت أن أقوى أسباب الفجوة النوعية بين تعليم الإناث والذكور في المجتمعات المتخلفة والنامية يرجع إلى آراء المجتمع في المرأة، وكذلك إلى نوعية الدين السائد، ومستويات ممارسته في المجتمع؛ «فالضغوط التي تمارس من قبل الأفراد الذين يعتنقون فكراً دينياً متشدداً، يسهم في قرار الأسرة إما بتعليم المرأة أو بالتوقف عن تعليمها»[٧٤].

كما أن هناك جملة من الأسباب شديدة التعقد والتشابك بحيث يصعب فصلها بين اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وأيديولوجية تؤثر في قرار تعليم المرأة في المجتمع. غير أن الأدبيات ذات الصلة بالعوامل المرتبطة بالدين تؤكد أن «القرارات المتحيزة نوعياً وتؤثر سلباً في تعليم المرأة تكون فاعلة عندما تكون نواتج التحديث مناهضة للفكر الديني السائد في المجتمع، وكذلك

(٧٣) Boyte, op cit., p. 74.

(٧٤) Ibid.

عندما تعمل المعتقدات والتقاليد الدينية ككوابح أو قيود على درجة تمثيل المرأة في التعليم وأدائها لدورها التنموي في المجتمع»[٧٥] (ص ٢٣٢).

إن الدين – وبخاصة الأفكار الدينية المتشددة، غير الصحيحة – يؤثر في وضعية المرأة الاجتماعية وحقوقها في التعليم ودرجة ممارستها لدورها الاجتماعي في التنمية؛ لأن القيم الدينية غير القويمة تؤثر في بقاء العلاقات النوعية واستمراريتها، وتشكل الإطار المرجعي المعياري لسلوك الأفراد في المجتمع، وبخاصة نحو المرأة ووضعها ومكانتها في المجتمع؛ إذ يرى بعض الباحثين أن كثيراً من الأديان ترى المرأة تابعاً للرجل، وأن العنصر الذكوري له اليد الطولى في المجتمع، وهذا بالنسبة لأصحاب هذه الديانات هو منطق الأشياء الذي لا يقبل الجدل[٧٦]. فالدين لدى هؤلاء ليس مجرد شيء مهم في حيواتهم؛ بل أهم عامل يشكل النظرة الاجتماعية لديهم. والدين – كما يراه كوسمن وقيصر[٧٧] – هو « «الحامل» للنسق المعياري للمجتمع مما يؤثر في رؤية أفراد المجتمع للدور الاجتماعي للمرأة وبخاصة نحو الأسرة والزواج والإنجاب» (ص ٥٣٣)، وهو ما يعكس بالضرورة اتجاهات المجتمع نحو قدرة المرأة أو درجة مشاركتها في جهود التنمية الاقتصادية. وعليه، أشارت دراسة كيسر وكوسمين إلى أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً بين وصول المرأة للتعليم العالي وتمسكها بالتقاليد الدينية المتشددة، غير الصحيحة غالباً، كما أن تدني الإنجاز التعليمي للمرأة يرتبط أكثر ما يرتبط بتمسكها بالتقاليد الدينية المتحفظة التي تؤكد استمرارية الأدوار الاجتماعية التقليدية في المجتمع[٧٨].

---

(٧٥) Logan, B. & Beoku-Betts, J. (1996), Women and education in Africa: an analysis of economic and sociocultural factors influencing observed trends. Journal of African and Asian Studies, 31 (3-4): 217-239.

(٧٦) Takyi & Addai, ibid.

(٧٧) Kosmin, B. & Keysar, A. (1992), Secular education and the religious profile of contemporary black and white Americans. Journal of the Scientific Study of Religion, 31 (4): 523-533.

(٧٨) Ibid.

وفي دراسة كوسمن وقيصر، كانت عينة البحث ٣٦ دولةً ناميةً، نحو ثلث هذا العدد من الدول يتمسك بتقاليد دينية تؤكد عقائدها الدور الاجتماعي التقليدي للمرأة وعدم قدرتها على المشاركة في التنمية، ومن ثم، توهين فرص حصولها على التعليم. وفي دراسة أحدث لبويت[٧٩]، تناولت أكثر الديانات انتشاراً حول العالم، وهي الإسلام والمسيحية واليهودية والهندوسية والبوذية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المرأة في هذه الأديان تابعة للرجل، وهي مكانة أقل منه اجتماعياً، ومن ثم، أسبقية الرجل عليها في الحصول على فرص التعليم والعمل؛ فقانون المانو Manu Law في الهندوسية يحظر تعليم المرأة؛ لأن ذلك يعوقها عن ممارسة مهامها أماً وزوجة، وفي البوذية، ليس للمرأة أن تنال الخلاص والنجاة ما لم تولد من جديد رجلاً[٨٠]، وفي اليهودية تعرضت المرأة لأبشع أنواع القهر الاجتماعي والظلم في عدم حصولها على مكانة اجتماعية أو تعليمية أو دينية لائقة. وفي المسيحية، كان هناك حالة من السيادة الذكورية على المرأة في تبعيتها للرجل، ومن ثم، أحقية الرجل في الحصول على التعليم تسبق أحقية المرأة في حالة ضعف الفرص التعليمية أو ندرتها؛ وفي الإسلام، كانت المرأة تابعةً للرجل، وللرجل حق القوامة؛ «فالرجال قوامون على النساء»؛ أي قائمون على شؤونهن، وتلبية احتياجاتهن، بما فضل الله بعضهم على بعض، كما أن للرجال عليهن درجة، ولا يحق للمرأة الظهور سافرةً في مجتمعات الرجال، ومن ثم، في حالات التعليم المختلط، ليس للمرأة مكان في الظهور في الشؤون العامة[٨١]؛ إلا أن الفكر الديني الإسلامي القويم يعطي المرأة الحق في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاشتغال بمختلف الأعمال ما

(٧٩) Boyte, ibid.

(٨٠) King, ibid.

(٨١) علوان، شويكار إبراهيم، (١٩٧١م)، «الديمقراطية الدستورية والإسلام: دراسة مقارنة»، جامعة إيموري، ولاية أتلانتا.

لم تنطوِ على معصيةٍ لله ورسوله؛ حتى إن طلب العلم أقره نبي الإسلام فريضةً على كل مسلم ومسلمة، وهو ما يتجاهله الكتاب والباحثون في الغرب كثيراً في تلك الدراسات المقارنة التي تسبر دور النزعة الدينية الإسلامية في تعليم المرأة ومشاركتها في جهود التنمية، وهو ما انساق إلى تكراره كثير من الباحثين والباحثات في بلادنا عندما تناولوا قضية النزعة الدينية والفجوة النوعية في التعليم مكررين لمقولات الغرب دون دراسة واعية لتاريخ الإسلام ومبادئه.

تحليل الأوضاع التعليمية للمرأة في الكويت:

في أوائل الخمسينيات، شهدت دولة الكويت في بداية نهضتها التعليمية جهوداً مبكرة في مجال التعليم. ونتيجة للاهتمام الشعبي والرسمي ما لبثت هذه الجهود أن اندفعت بخطوات كبيرة إلى الأمام، وحققت التطور الراهن الذي يبرز بصورة جلية في انخفاض نسبة الأمية في هذه الدولة؛ حيث وصلت في الوقت الحاضر إلى (٣,٥٪) بالنسبة للرجال، و١١٪ بالنسبة للنساء، وهذه تعتبر مؤشرات بقرب خلو البلاد من الأمية. ولقد مرت مسيرة هذه الجهود بثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى ١٩٥٠ – ١٩٥٧م:

وهي المرحلة التي سبقت الجهود المنظمة لمحو الأمية، وكانت جهوداً محدودة اقتصرت على قطاع العاملين الملتحقين بقوة العمل في المرافق الحكومية بغية تحسين مستويات الأداء تحت إشراف إدارة التربية والتعليم.

المرحلة الثانية ١٩٥٨ – ١٩٨١م:

تأسيساً على نتائج تعداد السكان عام ١٩٥٧م، تم تصعيد جهود التعليم وتعليم الكبار، ومحو الأمية وتطويرها؛ حيث أسفرت نتائج التعداد السكاني عن أن نسبة الأمية بين المواطنين في سن ١٥ سنة فأكثر كانت (٩٠,٥٪)، لذا اعتمدت إدارة التربية والتعليم عام ١٩٥٧م مشروعاً لتنظيم جهود محو الأمية بالاتفاق مع إدارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

المرحلة الثالثة ١٩٨١ – ٢٠٠٠م:

في هذه المرحلة، تم الاهتمام بجهود التعليم عند مستوى التعليم الإلزامي للأطفال والشباب في سن التعليم من خلال تطوير منظومة التعليم دون الجامعي، والتعليم الجامعي، ورصد الموازنات الضخمة للتعليم، واستقدام الهيئات التدريسية والفنية والإدارية العاملة في هذا القطاع من خيرة الخبرات في هذا المجال حول العالم، ثم مواصلة جهود تعليم الكبار ومحو الأمية؛ حيث تم إصدار قانون في شأن محو الأمية الإلزامي رقم ٤ لسنة ١٩٨١م، وقد وضع القانون حلاً لكثير من المشكلات التي تعترض موضوع القضاء على الأمية نهائياً. وقد أدت هذه الجهود إلى انخفاض نسبة الأمية، أوضحها التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦م، حيث بلغت نسبة الأمية بين المواطنين والمواطنات فئة سن ١٠ سنوات فأكثر (٨٣,٣٪)، كما بلغت النسبة المئوية العامة للأميين (٤١,٢٪) لفئة سن ١٥ سنة فأكثر، إلا أن هذا الانخفاض دون مستوى التوقعات والطموحات المنشودة وقياساً بالجهود المبذولة.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة ارتباط قوية تدلل عليها الأرقام والإحصائيات بين الحالة التعليمية وحالة البطالة والعمل، وبخاصة، كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة في الكويت للمستوى الجامعي، كانت مشاركتها في العمل والتنمية كبيراً. فمثلاً، عندما كانت مستويات تعليم المرأة في الكويت منخفضة في الحقب السابقة على اكتشاف النفط – وبخاصة في فترة الخمسينيات والستينيات، مثل الذكور ٩٧,٥٪ من إجمالي المشتغلين – فالعمالة كانت ذكورية الطابع في الوقت الذي تقاربت فيه نسبة الذكور إلى الإناث داخل التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي آنذاك. وترجع ظاهرة ارتفاع نسبة الذكور داخل فئة المشتغلين إلى عدة أسباب، منها انخفاض التعليم بين الإناث، ونظرة المجتمع غير المشجعة لكل من تعليم المرأة وعملها، وهي أسباب مرتبطة بالثقافة العامة للمجتمع التي ترى أن مضمار المرأة ومجال عملها هو البيت والأسرة، وكذلك انتشار الأفكار الدينية المتشددة ومنها ما يرتبط ببعض الفرق والجماعات الدينية

التي لا ترتبط أفكارها الدينية بصحيح الدين. وتشير تلك المعدلات إلى حجم الهوة الكبيرة في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الرجال والنساء وإلى ضآلة مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني وتدنيها، ويعود هذا التدني لأسباب كثيرة، من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بين النساء، وعدم وجود المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل، والزواج المبكر للنساء الذي يعوقهن عن مواصلة التعليم والعمل. كما يتم تفضيل أصحاب العمل الرجال عن النساء في أثناء التوظيف بسبب الالتزامات التي تتحملها المرأة من خلال دورها الإنجابي إضافة إلى عدم توفير خدمات رعاية موجهة للطفل لمساندة النساء العاملات، وكذا ممارسة بعض أشكال التمييز التي تواجه المرأة وتعوق انخراطها في سوق العمل. ويكشف توزيع قوة العمل بحسب النشاط الاقتصادي عن الخلل في التوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة كما يبين مدى اعتماد المجتمع على نشاطات اقتصادية معينة دون سواها، ويوضح نمط النشاط السائد في المجتمع من حيث تمركز عدد المشتغلين فيه.

وقد استمرت هذه الأوضاع حتى نهاية حقبة السبعينيات؛ حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة المشتغلين من الذكور أعلى من الإناث إلى حد كبير (٩٢٪ ذكور إلى ٨٪ إناث حتى عام ١٩٧٥م)، وذلك بسبب القيم والعادات والتقاليد، ومن ذلك القيم الدينية، والاتجاه المحافظ نحو مشاركة المرأة في ميادين العمل، منعاً للاختلاط، ولكن انحسرت هذه النظرة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات نتيجة للتطور الشامل الذي مر به المجتمع الكويتي[٨٢]. والجدول الآتي يوضح تطور قوة العمل الكويتية بحسب قطاع العمل والحالة التعليمية والنوع في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٦م:

(٨٢) سلامة، العنزي، مرجع سابق.

جدول رقم (١)

تطور قوة العمل الكويتية بحسب قطاع العمل والحالة التعليمية والنوع في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٦م

العام		النوع	أمي/غير متعلم	يقرأ ويكتب	ابتدائية/متوسطة	دبلومات وثانوية	جامعية	فوق جامعي	جملة
١٩٩٩	جملة المشتغلين	ذكور	٢٥٣٧	٦٢٦٩	٦٧٥٤٧	٤٥١٨٥	١٩٥٦٥	٢٣٣١	١٤٣٤٣٤
		إناث	٨١٩	٦٧٠	١٧١٩٦	٢٩٣٨١	٢٦٩٩٨	٦٣٧	٧٥٧٠١
٢٠٠٠	جملة المشتغلين	ذكور	٢٤٩٩	٦٠٨٨	٧٠٤٧٢	٤٧٢٥٠	٢٠٤٤٥	٢٣٣٩	١٤٩٠٩٣
		إناث	٨١٣	٦٨٦	١٨٠٤٧	٣١٤٣٩	٣٠٠٧١	٦٥٢	٨١٧٠٨
٢٠٠١	جملة المشتغلين	ذكور	٢٤٦٤	٦٠٨٢	٧٣١٢٠	٤٩٦٠٨	٢١٦٥٣	٢٣٤٥	١٥٥٢٧٢
		إناث	٨٢٦	٧٢١	١٨٩٥١	٣٣٩٣٥	٣٣١٨٥	٦٦٨	٨٨٢٨٦
٢٠٠٢	جملة المشتغلين	ذكور	٢٤٥٩	٦٠٧٣	٧٥٠٢٠	٥١٩٨٨	٢٢٧٣٠	٢٥٤٢	١٦٠٨١٢
		إناث	٨١٤	٧٦٠	١٩٥٨٤	٣٦٩٨٤	٣٦١١٤	٧٧٥	٩٥٠٣١
٢٠٠٣	جملة المشتغلين	ذكور	٢٤٠٨	٦١٠٠	٧٨٠٦٨	٥٥٠٩٦	٢٣٣٣٧	٢٥٣٦	١٦٧٥٤٥
		إناث	٨٥٣	٨٣٩	٢٠٩٣٣	٤٠٣٨٢	٣٨٤٢٥	٧٧٥	١٠٢٢٠٧
٢٠٠٤	جملة المشتغلين	ذكور	٢٣٥٧	٦٠٦٦	٨٠٢٣٨	٥٩٣٩٨	٢٤٠٢٩	٢٥٢٩	١٧٤٦١٧
		إناث	١١٣٦	١٠٩٤	٢٣٦١٥	٤٥٥٠٢	٤٠٩٠٤	٧٧٦	١١٣٠٢٧
٢٠٠٥	جملة المشتغلين	ذكور	٢٣٤١	٦١٧١	٨٤٩٥٩	٦٢٣٤٩	٢٥٠١٤	٢٥٤٤	١٨٣٣٧٨
		إناث	١٣٢٣	١٣٢٧	٢٨٢٥٧	٤٩١٠٦	٤٣٩٨١	٧٨١	١٢٤٧٧٥
٢٠٠٦	جملة المشتغلين	ذكور	٢٢٩٩	٢٦٥١	٨٦٨٤٠	٦٨٥٨٣	٢٥٦٣٧	٢٥٣٩	١٩٢١٤٩
		إناث	١٥٩٥	١٦٧١	٢٩١٧٣	٥٦٣٠٨	٤٦٠١٢	٧٨٩	١٣٥٥٤٨

ويتضح من الجدول السابق تطور نسب التحاق المرأة بالعمل مقارنة بالرجل، وإن كانت لا تزال منخفضة، إلا أنها تتناسب طردياً مع المستوى التعليمي حتى الدرجة الجامعية الأولى؛ حيث كانت نسب التحاق المرأة بالعمل في ١٩٩٩م نحو٥٢,٧٪، وفي ٢٠٠٠م كانت ٥٤,٨٪، وفي ٢٠٠١م كانت ٥٦,٨٪، وفي ٢٠٠٢م كانت ٥٩,١٪، وفي ٢٠٠٣م ارتفعت إلى ٦١٪، وواصلت الارتفاع في ٢٠٠٤م إلى ٦٤,٧٪، ثم إلى ٦٨٪ في ٢٠٠٥م، وفي ٢٠٠٦م كانت النسبة ٧٠,١٪.

ويبدو واضحاً – بصفة عامة – أن هناك ارتفاعاً في معدلات العمل للمرأة من ١٠٩٢ في عام ١٩٦٥م إلى (١٤٢٣٤٢) في عام ٢٠٠٦م[٨٣]، وهو دليل على تنامي قوة العمل النسائية، وانخفاض معدلات البطالة بين الكويتيين ذكوراً وإناثاً، لارتباط ذلك بتحسن أوضاع التعليم بصفة عامة، وتعليم المرأة على وجه الخصوص، وتغير العادات والتقاليد، وتغير النظرة الاجتماعية للمرأة، التي كانت ترتبط في الأصل بالنظرة الدينية، كما أشرنا من قبل. ويبدو أن هذا الانخفاض في معدل البطالة لم يأت نتيجة جهود مبذولة من جانب الدولة لحل هذه المشكلة، وإنما واكب هذه الظاهرة انخفاض ملموس لمعدلات التجنيس والهجرة، الذي أدى بدوره إلى انخفاض في عرض العمالة الوافدة ومن ثم زادت معدلات التوظيف بين الكويتيين.

ويلاحظ من تحليل إحصاءات معدلات عمل المرأة ومساهمتها في الطاقة الإنتاجية منذ السبعينيات وحتى ٢٠٠٦م زيادة نصيب المرأة في قوة العمل الكويتية (من ٢,٥٪ عام ١٩٦٥م إلى ٣٢,٤٪ عام ١٩٩٦م، ثم إلى ٧٠,١٪ في ٢٠٠٦م)، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أمرين؛ **الأول**: تغير نظرة المجتمع لعمل المرأة الكويتية، والتحول الإيجابي لصالح خروج المرأة للعمل، وهذه مرتبطة

(٨٣) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، ١٩٩م، ٢٠٠٦م.

بانتشار الوعي الديني السليم، وانتشار الفضائيات التي تبث برامج دينية تبصر المجتمع بصحيح الدين، وترشد إلى النظرة السامية من الإسلام إلى المرأة، وتشجع ضرورة مشاركة المرأة للرجل في طلب العلم، والعمل، **والثاني**: ارتفاع نسبة تعليم الإناث من ٣٦,٢٪ من إجمالي الإناث عام ١٩٧٠م إلى ٨٧٪ عام ١٩٩٠م، ثم إلى ٩٨٪ في ٢٠٠٦م، وهذه أيضاً ترتبط بانتشار الوعي الديني القويم من خلال النشاط الإعلامي. ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الكويتي ومطالب الحياة غير من التفكير الذي كان سائداً في حقبة الستينيات نحو تعليم المرأة وعملها، وهذا ما أثبتته الإحصاءات الرسمية؛ حيث بلغ عدد المشتغلين عام ١٩٨٥م (٩٨٥٩٤) من الذكور، و(٢٤٤٢٢) من الإناث، وارتفع العدد سريعاً في عام ١٩٩٦م وبنسبة ١٩٪ بين الذكور مقابل زيادته بنسبة ١٣,٢٪ بين الإناث، وفي ٢٠٠٦م كان عدد المشتغلين من الذكور (١٩٢١٤٩)، في حين وصل إلى (١٣٥٥٤٨) بين الإناث، بنسبة ٧٠,١٪ كما ذكرنا، وهو ارتفاع يُؤَول لصالح الأسباب سالفة الذكر؛ أي أن المرأة الكويتية أخذت نصيبها من العمل متأخراً عن الرجل بسبب متغيرات اجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية سريعة ومتلاحقة.

الدراسة الميدانية:

أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة لتعرف علاقة الدين بتعليم المرأة، وعملها، وبين جهود التنمية، واتبع الباحث الإجراءات الآتية:

الخطوة الأولى: تحديد محاور الاستبانة (العلاقة بين الدين وتعليم المرأة؛ العلاقة بين الدين وعمل المرأة؛ ثم العلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية)، وقد تم تحديد هذه الأبعاد في ضوء الأدبيات المراجعة في الدراسة النظرية للبحث الحالي. كما تم صوغ ٢٦ مفردة تمثل عبارات إيجابية وسلبية بطريقة ليكرت خماسي.

الخطوة الثانية: اختبار صلاحية الصورة المبدئية للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء في علم الاجتماع، واجتماعيات التربية، والتنمية البشرية والدراسات الديموغرافية، وقد زود المحكمون بالهدف من الاستبانة وطلب إليهم بيان آرائهم حول مدى سلامة الصياغات اللغوية والتعبيرات، ودقتها وتعبيرها عن المضمون، واقتراح تعديلات بالحذف أو الإضافة أو التعديل. وبناء على توجيهات المحَكمين، تم تعديل بعض الصياغات اللغوية، والتعبيرات، وكذلك انتهت التعديلات بحذف (٦) عبارات؛ لتصبح الاستبانة مكونة من (٢٠) مفردة.

الخطوة الثالثة: تعرف الصدق الداخلي للاستبانة؛ حيث تم تعرف وجود ارتباط بين درجات كل محور والدرجة الكلية للمحور، وجميع قيم معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠,٠١، ويبين الجدول الآتي معاملات الارتباط بين درجة كل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (٢)
معاملات الارتباط بين درجة كل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول: العلاقة بين الدين وتعليم المرأة	٠,٨٨
المحور الثاني: العلاقة بين الدين وعمل المرأة	٠,٨٨
المحور الثالث: العلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية	٠,٩٠

كما تم في هذه المرحلة التحقق من ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ، وقد وجد أن معامل الثبات (٠,٩٠)، وهي قيمة مرتفعة للثبات، وبهذا تصلح الدراسة لقياس الأبعاد المطلوب سبرها، مع اتساق النتائج وثباتها حال تكرار التجربة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (١٩٨) موظفة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص من الكويتيات تراوح أعمارهن بين ٢٥ – ٤٧ سنة، وقد تم اختيار العينة عشوائياً من عدة مؤسسات وشركات وهيئات متنوعة. واقتصرت العينة على الإناث؛ حتى لا تكون هناك تحيزات نوعية تؤثر في دقة الاستجابات.

نتائج الدراسة الميدانية:

للإجابة عن تساؤل الدراسة السادس، المتعلق بتعرف العلاقة بين الدين وتعليم المرأة، وعلاقة الدين بعمل المرأة، ثم علاقة الدين بمشاركتها في التنمية الاقتصادية، تم حساب تكرارات استجابات العاملات عينة الدراسة على عبارات الاستبانة، ثم حساب الأوزان النسبية لكل محور. وقد تم حساب الوزن النسبي لاستجابات المفحوصات على عبارات الاستبانة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{٥ن^{٥} + ٤ن^{٤} + ٣ن^{٣} + ٢ن^{٢} + ١ن^{١}}{١ن^{١} + ٢ن^{٢} + ٣ن^{٣} + ٤ن^{٤} + ٥ن^{٥}}$$

حيث إن: $ن^{٥}$ = عدد تكرارات الاستجابة بموافق بشدة.

$ن^{٤}$ = عدد تكرارات الاستجابة بموافق.

$ن^{٣}$ = عدد تكرارات الاستجابة بلا أدري.

$ن^{٢}$ = عدد تكرارات الاستجابة بأعارض.

$ن^{١}$ = عدد تكرارات الاستجابة بأعارض بشدة.

ويعكس الوضع في حالة العبارات السالبة، وتعتبر قيمة الوزن النسبي أكبر من ٣ معبرة عن الاستجابة الإيجابية على العبارة.

بالنسبة **للمحور الأول**: العلاقة بين الدين وتعليم المرأة، يوضح الجدول الآتي نتائج استجابات المفحوصات.

جدول رقم (٣)
نتائج المحور الأول: العلاقة بين الدين وتعليم المرأة

ن	العبارات	الوزن النسبي	الترتيب
١	يمثل الدين محفزاً قوياً للأسرة على تعليم فتياتها.	٤,١١	١
٢	النزوع الديني لدى الأسر المتشددة دينياً سبب قوي في إبعاد المرأة عن التعليم.	٣,٩٨	٢
٣	التقاليد والأعراف ذات الطابع الثقافي غير المرتبطة بالدين أقوى أسباب عدم حصول المرأة على فرص تعليمية في الماضي.	٣,٧١	٣
٤	أرى أن المرأة مكانها الطبيعي هو بيتها، وإن تطلب ذلك حرمانها من التعليم.	٢,٤٦	٨
٥	خروج المرأة إلى مؤسسات التعليم العام واختلاطها بعالم الرجال يتعارض مع مبادئ الدين.	٢,٧٨	٧
٦	يحث الإسلام على تعليم المرأة، غير أن الاختلافات الثقافية أدت إلى حرمان المرأة من التعليم.	٣,٧١	٣
٧	كلما ازداد المستوى التعليمي للأسرة، قلَّ تمسكها بالدين.	٣,٣٢	٦
٨	ارتفاع أمية المرأة في الكويت في الحقب السالفة يرتبط بالطبيعة الذكورية للمجتمع الكويتي العربي أكثر من ارتباطه بأسباب دينية.	٣,٧٢	٤

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١ – تأتي العبارات الثلاث الأولى، والعبارة السادسة – بالتساوي في الترتيب مع العبارة الثالثة – في المراتب الثلاث الأولى، غير أن جانباً من هذه النتائج يتفق مع الدراسات السابقة مثل ارتباط التشدد الديني بإبعاد المرأة عن التعليم، والتقاليد والأعراف الثقافية أقوى أسباب عدم حصول المرأة على فرص التعليم، مثل دراسة ليبست (Lipset, 1994) ودراسة بولدام (Paldam, 2001) ، ودراسة بارو (Barro, 1997) ، ودراسة فين (Finn, 1983)، ودراسة تاكي وأدي (Takyi & Addai, 2002). كما تتفق العبارة الأولى مع نتائج شويكار علوان (١٩٧١م).

٢ – جاءت العبارة الرابعة التي ترى أن المرأة مكانها الطبيعي هو بيتها، وإن تطلب ذلك حرمانها من التعليم في المرتبة الأخيرة، وهذه النتيجة تخالف الأفكار الغربية التي رأت أن الدين الإسلامي والعادات الشرقية هي سبب جوهري في ارتفاع أمية النساء (Finn, 1983; Barro, 1997; Benavot, 1989; Finn & Reis, 1979; Kelly, 1987; King, 1987).

٣ – العبارة الخامسة التي تضمنت «خروج المرأة إلى التعليم واختلاطها بالرجال يتعارض مع مبادئ الدين»، جاءت في المرتبة السابعة، وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة حمود (١٩٩٧م)، ودراسة حسام الدين (٢٠٠٢م) ودراسة ريحاني (١٩٩٣م)، كما تتفق مع بعض نتائج الدراسات الغربية مثل دراسات (Barro, 1991; Boyte, 2003; Carroll, 1983; Clark, 1951).

٤ – جاءت العبارة السابعة التي ترى وجود ارتباط بين التشدد أو التزمت الديني وقلة التمسك بالدين، وهي عبارة تتفق بشدة مع دراسة بويت (Boyte, 2003).

٥ – جاءت العبارة الثامنة التي تضمنت «ارتفاع أمية المرأة في الكويت في الحقب السالفة يرتبط بالطبيعة الذكورية للمجتمع الكويتي العربي أكثر من ارتباطه بأسباب دينية» في الترتيب الرابع، وهي تتناقض مع بعض تقريرات أفراد العينة، ونتائج الدراسات السابقة – وبخاصة الغربية منها – التي تؤكد أهمية دور النزعات الدينية في حالة تعليم المرأة، إلا أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة علوان (١٩٧١م)، ودراسة شهاب (١٩٩٤م)، ودراسة الديبان (٢٠٠٠م)، ودراسة ريحاني (١٩٩٣م).

بالنسبة **للمحور الثاني**، المتعلق بعلاقة الدين بعمل المرأة، يوضح الجدول الآتي نتائج استجابات أفراد العينة:

جدول رقم (٤)
نتائج المحور الثاني: العلاقة بين الدين وعمل المرأة

ن	العبارات	الوزن النسبي	الترتيب
١	في ظني، لا يشجع الإسلام عمل المرأة، ويسمح بعمل المرأة في أضيق الحدود.	١,٩٥	٦
٢	قدرة المرأة على العمل تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها، والاعتراف بقيمتها في المجتمع.	٢,٧٣	٢
٣	أسباب حرمان المرأة من فرص التوظيف الكامل في المجتمع الكويتي يرجع إلى أسباب مهنية (ترتبط بصاحب العمل) أو سياسية (ترتبط بالنظام الحاكم).	٢,٥٣	٤
٤	القيود الموجودة على عمل المرأة في الكويت لها جذور تترسخ في الأسرة بصفة قطعية.	٣,١٤	١
٥	أسباب عمل المرأة ترتبط بالحالة الاقتصادية لها أو لأسرتها مهما يكن من آراء دينية متحيزة.	٢,١١	٥
٦	الدين هو المؤثر الأقوى في التأثير في قرارات عمل المرأة.	٢,٦٤	٣

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١ – جاءت العبارات الرابعة والثانية والسادسة في المراتب الثلاث الأولى، وهي تشير إلى أسباب عدم انخراط المرأة في التعليم لأسباب ترتبط أولاً – وفق آراء المفحوصات – بالقيود المجتمعية والأسرية في الطبقة الأولى، ثم بقيود نظرة المجتمع للمرأة، ثم بقيود الدين، وهذه النتائج تتفق مع جل النتائج التي عرضت في الدراسات العربية والأجنبية التي تناولتها الدراسة بالتحليل، وبخاصة دراسة حسام الدين (٢٠٠٢م)، ودراسة سلامة وعنزي (١٩٩٩م)، ودراسة علوان (١٩٧١م)، ودراسة (King, 1987) ودراسات بارو (Barro, 1991; 1997; Barro & Lee, 1993) ودراسة بويت (Boyte (2003).

٢ – جاءت العبارات الثالثة، والخامسة، والأولى في المراتب الأخيرة من حيث

الوزن النسبي، وهي تُرجع أسباب ضعف توظيف المرأة وتدني انخراطها في العمل إلى أسباب ترتبط بظروف العمل وشروط أصحاب العمل، وبخاصة في القطاع الخاص، أو بأسباب ترتبط بسياسة الدولة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة لوجان (Logan & Beoku-Betts, 1996; Lutz & Goujon, 2001; Mauro, 1986; Newman, 1984;King & Hill, 1992; Engerman, 2001; DeLong, 1988) ، وكذلك ترتبط علاقة الدين بعمل المرأة بأسباب ترتد إلى العوامل الاقتصادية للأسرة، وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسة شولتس (Schultz, 1972; Newman, 1984; Paldam, 2001; Morris, 1967; Lipset, 1994).

وأخيراً، بالنسبة **للمحور الثالث** المرتبط بعلاقة الدين بالتنمية الاقتصادية، يوضح الجدول الآتي نتائج استجابات المفحوصات على هذا المحور:

جدول رقم (٥)

نتائج المحور الثالث: العلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية

ن	العبارات	الوزن النسبي	الترتيب
١	الهوة النوعية في مشاركة المرأة في جهود التنمية ترتد إلى أسباب دينية.	٣,٦	٣
٢	سوء فهم المبادئ الإسلامية وتفسيرها يؤدي إلى تحول الفكر الديني المتزمت إلى معوق للتنمية.	٣,٨	١
٣	ضعف الأوضاع التعليمية وترديها في المجتمع يؤدي إلى التشدد الديني الذي يعوق النمو الاقتصادي.	٣,٦٢	٢
٤	العادات والتقاليد الاجتماعية هي المؤثر الأقوى في التأخر الاقتصادي.	٣,٤٣	٦
٥	الأفكار الدينية المرتبطة بالمرأة وطبيعتها في الأديان إذا أسيء فهمها تؤدي إلى ضعف مشاركتها في التنمية.	٣,٤٨	٤
٦	الإسلام يدعو إلى العلم والعمل معاً بغض النظر عن الفروق النوعية.	٣,٨	١

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١ – تأتي العبارتان الثانية والسادسة في الترتيب الأول نفسه؛ حيث الأفكار الدينية المرتبطة بالمرأة وطبيعتها – إذا أسيء فهمها – تضعف مشاركة المرأة في جهود التنمية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة ليبست (Lipset, 1994; Lutz & Goujon, 2001; Mauro, 1986; Morris, 1967; Newman, 1984; Paldam, 2001; Summers, 1992;Finn, 1983; Engerman, 2001; Carroll, 1983; Clark, 1951)؛ كما أن العبارة السادسة التي تشير إلى موافقة استجابات العينة على أن الإسلام دين يدعو إلى العلم والعمل، ومن ثم، المشاركة في التنمية الاقتصادية تختلف مع كثير من الدراسات الأجنبية وبخاصة دراسات ليبست (Lipset, 1994; King, 1987; Kosmin & Keysar, Wright, 1992). ولكنها تؤكد مقولات شويكار علوان في بعض جوانبها من أن المشكلة ليست في الدين الإسلامي بقدر ما هي في أتباعه، وفي السياقات الثقافية والموروث الثقافي العربي الذي يغمط المرأة حقها في المشاركة في جهود التنمية.

٢ – أما العبارة الثالثة، فتشير إلى تأكيد أفراد العينة أن ضعف الأوضاع التعليمية وترديها في المجتمع يؤدي إلى التشدد الديني الذي يعوق النمو الاقتصادي، وهي نتيجة تتفق مع بعض الدراسات الأجنبية من مثل دراسة رايت (Wright, 1992; Summers, 1992; Mauro, 1986; Logan & Beoku-Betts, 1996; Clark, 1951; Morris, 1967)، كما تتفق مع نتائج بعض الدراسات العربية مثل دراسة سلامة، وعنزي (١٩٩٩م)، ودراسة حسام الدين (٢٠٠٢م)، ودراسة السعيد (٢٠٠٠م).

٣ – وتأتي العبارة الأولى التي تشير إلى أن الهوة النوعية في مشاركة المرأة في التنمية مرجعها أسباب دينية، وهي الثالثة في الترتيب من حيث الوزن النسبي، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كلارك (Clark, 1951; Wright, 1992; Barro, 1999).

٤ – أما العبارة الخامسة، فجاءت تؤكد نتيجة دراسة كلارك (Clark, 1951)، ورايت (Wright, 1992)، وبارو (Barro, 1999) في أن الأفكار الدينية المرتبطة بالمرأة في الأديان – إذا أسيء فهمها – تؤدي إلى ضعف مشاركتها في جهود التنمية، وهذه النتيجة تتفق أيضاً بشدة مع نتائج دراسة كينج (King, 1987).

٥ – والعبارة الرابعة التي تشير إلى أن العادات والتقاليد الاجتماعية هي المؤثر الأقوى في التأخر الاقتصادي جاءت متأخرة في الترتيب بعد كل أسباب ارتباط الدين بالتنمية سلباً أو إيجاباً، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة حمود (١٩٩٧م)، ودراسة بويت (Boyte, 2003)، وغيرها من الدراسات الأخرى (Hyde, 1993; Hadden & London, King & Hill, 1993).

الخلاصة:

من الممكن إيجاز النتائج السابقة فيما يأتي:

١ – تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين التعليم والتنمية؛ كما توجد علاقة بين الحالة التعليمية للمرأة والعمل أو توظفها.

٢ – الفجوة النوعية بين النوعين: تعليم المرأة وتوظيفها كانت متسعة في الكويت قبل اكتشاف النفط، ثم أخذت تتقارب وترأب في حقبة ما بعد اكتشاف النفط، لتصل إلى نسبة فوق ٩٨٪ في التعليم، و٧١٪ في حالة توظف المرأة.

٣ – توجد علاقة موثقة في الأدبيات بين النزعة الدينية وتعلم المرأة، وتوظفها، ومشاركتها في جهود التنمية.

٤ – أشارت الدراسة الاستبانية إلى ارتباط التشدد الديني بإبعاد المرأة عن التعليم، والتقاليد والأعراف الثقافية بعدم حصول المرأة على فرص التعلم والعمل؛ وكذلك إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين القيود الأسرية والمجتمعية وقيود الدين، وارتباط تدني حصول المرأة في فرص العمل

بظروف العمل والنظام الاجتماعي والسياسي القائم في المجتمع؛ كما أن النزعات الدينية المتشددة، والمُساء فَهمُها تضعف مشاركة المرأة في جهود التنمية.

٥ – هناك سوء فهم في الكتابات الغربية تسيء تفسير مبادئ الإسلام في نظرته للمرأة: تعليمها وعملها؛ ومثل هذه الكتابات كانت – في كثير منها – متحيزة ضد الإسلام؛ إلا أنها ترصد ظواهر اجتماعية منسوبة للمجتمعات الإسلامية؛ لكنها لا تمت إلى الإسلام بصلة.

التوصيات:

في ضوء الدراسة الحالية – النظرية والميدانية – يوصي الباحث بما يأتي:

- تشجيع مبادرات تعليم الفتيات، وتعليم الكبار ومحو أمية الكبار، ولاسيما بين النساء.
- تشجيع مشاركة المرأة في العمل، وتشجيع ارتباط التعليم بالعمل، وبخاصة بين النساء، لشرط التحاق المرأة بالعمل أن تكون متعلمة.
- إصدار التشريعات، والسياسات الوطنية التي من شأنها تفعيل دور المرأة في المجتمع، وحصولها على حقوقها في التعليم والعمل.
- إجراء تعديلات منهجية في المناهج الدراسية تحض على تعليم المرأة، وضرورة مشاركتها في التنمية.
- تفعيل دور الجماعات، والجمعيات والمؤسسات النسائية التي تتبنى الدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية، وبخاصة حقها في التعليم، وفي العمل الذي يحفظ عليها كرامتها، واستقلاليتها.
- تغيير الخطاب الديني لينحو نحو تشجيع عمل المرأة، وتعليمها، والحث على ضرورة مشاركتها في أعمال التنمية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أبو شقة، عبدالحليم، (١٩٩٩م)، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ط ٥، الكويت، دار القلم.
- بلتاجي، محمد، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م)، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- التوني، محمد ناجي، (٢٠٠٧م)، التنمية الاقتصادية واختلالات سوق العمل والتنمية البشرية في دولة الكويت، مجلة المصارف، عدد ٤٤، يوليو.
- حسام الدين، زهير محمد، (٢٠٠٢م)، «تعليم الإناث في العالم الإسلامي – دراسة في البنى التعليمية»، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو، تونس.
- حمود، رفيقة سليم، (١٩٩٧م)، «المرأة المصرية: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل»، دار الأمين، القاهرة.
- الخطيب، أحمد، وفرج، وجيه، (١٩٩٤م)، «تعليم المرأة في الأردن»، بحث مقدم إلى الندوة الاستشارية الإقليمية حول تحديد مظاهر عدم المساواة التي تعاني منها الفتيات والنساء في العالم، مجلة التربية الجديدة، ع ٣١، س ١١، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية.
- الديبان، محمد جاسم، (٢٠٠٠م)، «تجربة تعليم الكبار في دولة الكويت»، مؤتمر الإسكندرية السابع حول تعليم الكبار ومحو الأمية.
- ريحاني، مي، (١٩٩٣م)، «استراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مكتب اليونسكو الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأردن.
- السعداوي، نوال، وعزت، هبة رؤوف عزت، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م)، المرأة والدين والأخلاق، ط١، بيروت، دار الفكر.
- السعيد، أحمد السيد، (٢٠٠٠م)، «تجربة سوريا»، ورقة عمل مقدمة إلى

«ورشة العمل الإقليمية حول تنويع البنى التنظيمية لبرامج محو الأمية»، في الفترة من ٢٥–٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠م، تونس، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

- سلامة، رمزي، والعنزي، فريح، (١٩٩٩م)، «قضية التوظيف في المجتمع الكويتي»، إدارة البحوث والدراسات، مجلس الأمة.
- شهاب، مي محمود، (١٩٩٤م)، «تطور تعليم المرأة في مصر»، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- صالح، أماني، وأبو المجد، زينب، ومصطفى، هند، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)، المرأة العربية والمجتمع في قرن: تحليل وبيبلوجرافيا الخطاب العربي حول المرأة في القرن العشرين، بيروت، دار الفكر.
- علوان، شويكار إبراهيم، (١٩٧١م)، «الديمقراطية الدستورية والإسلام: دراسة مقارنة»، جامعة إيموري، بولاية أتلانتا.
- عمارة، محمد، (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)، الإسلام والمرأة في رأي الإمام عبده، ط٥، القاهرة، دار الرشاد.
- العوضي، بدرية، (يونيو ٢٠٠٥م)، التجربة الكويتية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة للندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- الغزالي، محمد، (٢٠٠٠م)، الحق المر، ج[٧] ١–٦، ط٢، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والتوزيع والنشر.
- غزاوي، زهير، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)، ملامح النظرية الاجتماعية عند السيد محمد حسين طباطبائي في تفسير الميزان: قضية المرأة، في المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر: إشكاليات التراث وتحديات الحداثة، ط١، بيروت، الغدير.
- القرضاوي، يوسف، (١٩٩٧م)، الشيخ الغزالي كما عرفته في رحلة نصف قرن، ط١، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

- الكندري، لطيفة حسن، وملك، بدر محمد، (٢٠٠٣م)، تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالي، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- المهريزي، مهدي، (١٤٤٢هـ)، المرأة في الإسلام وإيران، طهران، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع.
- وزارة التخطيط، دولة الكويت، إدارة تنمية الموارد البشرية، (٢٠٠٥م)، «البيانات الأساسية للسكان والقوى العاملة».

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Barro, R. & McCleary, R. (2002), Religion and political economy in an international panel. NBER Working Paper, Working Paper No. 8931.
- Barro, R. (1991), Economic growth in a cross section of countries. Quarterly Journal of Economics, 106 (2): 407-444.
- Barro, R. (1997),Determinants of economic growth: a cross-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.
- Barro, R. (1999), Determinants of democracy. Journal of Political Economy, 107 (6), Part II: 158-183.
- Barro, R., Lee, J. (1993), International comparisons of educational attainment. Journal of Monetary Economics, 32 (1): 363-394.
- Benavot, A. (1989), Education, gender, and economic development: a cross-national study. Sociology of Education. 62 (1): 14-32.
- Boyte, M. (2003), The education of women and religiosity: measuring their institutional impact on economic growth. Unpublished PhD., Auburn University.
- Carroll, T. (1983), Women, religion and development in the Third World. Praeger Publishers: New York.
- Chavez, M. (1994), Secularisation as declining religious authority. Social Forces, 72 (3): 749-774.
- Clark, S. (1951), Religion and economic background areas. The American Economic Review, 41 (2): 258-265.

- DeLong, J. (1988), Productive growth, convergence, and welfare: a comment. The American Economic Review, 78 (5): 1138-1154.
- El-Sanabry, N. (1993), Middle East and North Africa. In M. Anne Hill and Elizabeth M. King, eds., Women's education in developing countries. The John Hopkins University, Baltimore.
- Engerman, S. (2001), Capitalism, Protestantism, and Economic Development.
- Available online at http://www.eh.net/bookreviews/library/engerman.htm
- Finn, J. (1983), Global economics and religion. Transactions Books: New Brunswick, NJ.
- Finn, J., Duhlberg, L. & Reis, J. (1979), Sex differences in educational attainment. Harvard Educational Review, 49 (4): 477-503.
- Hadden, K. & London, B. (1996), Educating girls in the Third World: the demographic, basic needs, and economic benefits. International Journal Comparative Sociology, 37 (2): 31-47.
- Hyde, K. (1993), Sub-Saharan Africa. In M. Anne Hill and Elizabeth M. King, ed., Women's education in developing countries. The John Hopkins University Press, Baltimore.
- Kelly, G. (1987), Setting state policy on women's education in the Third World: perspectives from comparative research. Comparative Education, 23 (1): 95-102.
- King, E. & Hill, A. (1993), Women's education in developing countries. A World Bank Book: The John Hopkins University Press, Baltimore.
- King, U. (1987), World religions, women and education. Comparative Education, 23 (1): 35-49.
- Kosmin, B. & Keysar, A. (1992), Secular education and the religious profile of contemporary black and white Americans. Journal of the Scientific Study of Religion, 31 (4): 523-533.
- Lipset, S. (1994), The social requisites of democracy revisited: 1993 presidential address. American Sociological Review, 59 (1): 1-22.

- Logan, B. & Beoku-Betts, J. (1996), Women and education in Africa: an analysis of economic and sociocultural factors influencing observed trends. Journal of African and Asian Studies, 31 (3-4): 217-239.
- Lutz, W. & Goujon, A. (2001), The world's changing human capital stock: multi-state population projections by educational attainment. Population and Development Review, 27 (2): 323-351.
- Mauro, P. (1986), The economics of institutions and the sources of growth. The Economic Journal, 96 (384): 903-918.
- Morris, D. (1967). Values as an obstacle to economic growth in South Asia: a historical survey. The Journal of Economic History, 27 (4): 588-607.
- Newman, J. (1984), Women of the world: sub-Saharan Africa. U.N. Department of Commerce, Washington, DC.
- Paldom, M. (2001), Corruption and religion: adding to the economic model. Kykos, 54 (2): 383-414.
- Schultz, T. (1972), Investment in human capital in poor countries. Readings in Economic Development, Article 18, Section IV.
- Stromquist, N. (1989), Determinants of educational participation and achievement of women in the Third World: a review of the evidence and a theoretical critique. Review of Educational Research, 59 (2): 143-183.
- Summers, L. (1992), Investing in all the people. Educating women in developing countries. EDI Seminar Report No. 45, The World Bank, Washington.
- Takyi, B. & Addai, I. (2002), Religious affiliation, marital processes, and women's educational attainment in a developing society. Sociology of Religion, 63 (2): 177-193.
- Tocqueville, A. (1966), Democracy in America. Translated by George Lawrence, edited by J. Mayer and M. Lerner. Harper & Row Publishers.
- Weber, Max. (1958), The Protestant ethic and the spirit of capitalism.
- Wright, R. (1992), Islam and democracy. Foreign Affairs, 71 (3): 131-145.

ملحـــق الدراســـة

استبانـــــة

العلاقة بين النزعة الدينية وتعليم المرأة وعملها وبين التنمية الاقتصادية

الأخت العاملة الكويتية،،،

تحية طيبة، وبعد،،،

يعتزم الباحث إجراء دراسة لتعرف علاقة الدين بتعليم المرأة، وعملها، وبين النزعة الدينية وجهود التنمية الاقتصادية في دولة الكويت قديماً وحديثاً، وسوف تجدين أمامك عشرين عبارة مطلوباً الاستجابة قرين كل عبارة باختيارات هي: أوافق بشدة، أوافق؛ لا أدري؛ أعارض؛ أعارض بشدة.

يرجى منك قراءة كل عبارة بدقة ووضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيك الخاص قرين كل منها؛ علماً بأنه لا توجد عبارات صحيحة وأخرى خاطئة؛ إلا من وجهة نظرك أنتِ، ويرجى الإجابة عن كل عبارات الاستبانة دون ترك إحداها. إن تحقيق الدراسة الميدانية يرتهن بصدق وجدية استجابتك على عبارات هذه الاستبانة.

والباحث إذ يشكر لك جهدك، ووقتك،
يتمنى لك خالص التوفيق والرشاد،،،

بيانات أساسية:.....

الجنسيـــــــة:.....

مستوى التعليم:.....

الســـــــــن:.....

الاستبانـــة

م	العبارات	أوافق	أوافق بشدة	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة
المحور الأول: العلاقة بين الدين وتعليم المرأة						
١	يمثل الدين محفزاً قوياً للأسرة على تعليم فتياتها.					
٢	النزوع الديني لدى الأسر المتشددة دينياً سبب قوي في إبعاد المرأة عن التعليم.					
٣	التقاليد والأعراف ذات الطابع الثقافي غير المرتبطة بالدين أقوى أسباب عدم حصول المرأة على فرص تعليمية في الماضي.					
٤	أرى أن المرأة مكانها الطبيعي هو بيتها، وإن تطلب ذلك حرمانها من التعليم.					
٥	خروج المرأة إلى مؤسسات التعليم العام واختلاطها بعالم الرجال يتعارض مع مبادئ الدين.					
٦	يحث الإسلام على تعليم المرأة، غير أن الاختلافات الثقافية أدت إلى حرمان المرأة من التعليم.					
٧	كلما ازداد المستوى التعليمي للأسرة، قلَّ تمسكها بالدين.					
٨	ارتفاع أمية المرأة في الكويت في الحقب السالفة يرتبط بالطبيعة الذكورية للمجتمع الكويتي العربي أكثر من ارتباطه بأسباب دينية.					
المحور الثاني: العلاقة بين الدين وعمل المرأة:						
٩	في ظني، لا يشجع الإسلام عمل المرأة، ويسمح بعمل المرأة في أضيق الحدود.					
١٠	قدرة المرأة على العمل تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها، والاعتراف بقيمتها في المجتمع.					

تابع / الاستبانـــة

م	العبارات	أوافق	أوافق بشدة	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة
١١	أسباب حرمان المرأة من فرص التوظيف الكامل في المجتمع الكويتي يرجع إلى أسباب مهنية (ترتبط بصاحب العمل) أو سياسية (ترتبط بالنظام الحاكم).					
١٢	القيود الموجودة على عمل المرأة في الكويت لها جذور تترسخ في الأسرة بصفة قطعية.					
١٣	أسباب عمل المرأة ترتبط بالحالة الاقتصادية لها أو لأسرتها مهما يكن من آراء دينية متحيزة.					
١٤	الدين هو المؤثر الأقوى في التأثير في قرارات عمل المرأة.					
المحور الثالث: العلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية:						
١٥	الهوة النوعية في مشاركة المرأة في جهود التنمية ترتد إلى أسباب دينية.					
١٦	سوء فهم وتفسير المبادئ الإسلامية يؤدي إلى تحول الفكر الديني المتزمت إلى معوق للتنمية.					
١٧	ضعف الأوضاع التعليمية وترديها في المجتمع يؤدي إلى التشدد الديني الذي يعوق النمو الاقتصادي.					
١٨	العادات والتقاليد الاجتماعية هي المؤثر الأقوى في التأخر الاقتصادي.					
١٩	الأفكار الدينية المرتبطة بالمرأة وطبيعتها في الأديان إذا أسيء فهمها تؤدي إلى ضعف مشاركتها في التنمية.					
٢٠	الإسلام يدعو إلى العلم والعمل معاً بغض النظر عن الفروق النوعية.					